كلية الخدمة الإجتماعية
قسم تنظيم المجتمع

بحث بعنوان

آليات الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس التعليم المجتمعي

إعداد

منال كمال كامل سليمان

مدرس بقسم تنظيم المجتمع
كلية الخدمة الإجتماعية- جامعة أسيوط

أولاً: مشكلة الدراسة:

يشهد المجتمع المصري في الوقت الراهن تغيرات سريعة ومتلاحقة ومعقدة تشمل جميع مجالات الحياة والتي نتج عنها ظهور أنماط جديدة من المنافسة، التي أصبحت تفرض ضرورة البحث عن كل ما هومن شأنه أن يساعد في سباق التنافس من أجل الحفاظ على الإستمرارية والبقاء الأمر الذي فرض على حياتنا المعاصرة حتمية الإهتمام بجودة حياة الإنسان، وتحقيق النهضة والتنمية الشاملة للمجتمعات المحلية (١).

ولما كان التعليم استثماراً بشرياً يعود بالنفع على المجتمع ويسهم إسهاماً واضحاً في النهوض بالتنمية الشاملة للمجتمعات ورفع المستوى الإجتماعي والإقتصادي لها، فقد عقدت المجتمعات الآمال على النظم التعليمية لتحقيق أعلى عائد في الكم والكيف، حيث يسهم التعليم في تنمية الإنسان الذي يعتبر هو محور عملية التنمية، وعلى الرغم من أن كثير من الدول رصدت ميزانيات ضخمة للنهوض بالتعليم، إلا أن النظام التعليمي لايزال يواجه مشكلات عديده من أهمها مشكلات التسرب من التعليم والتي تؤدي إلى تأخير مسيرة التنمية الشاملة بهذه المجتمعات، وبالتالي تحول اهتمام المجتمع من البناء والتطور إلى الإهتمام بالإصلاح والعلاج، وتعتبر مشكلة التسرب من التعليم مشكلة عالمية لا يخلو واقع تربوي منها ولكنها تتفاوت في درجة حدتها من مجتمع لآخر ومن مرحلة دراسية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى (٢)، كما أن ظاهرة التسرب الدراسي ترتبط ببعض العوامل المجتمعية التي قد تكون السبب في انتشارها في مجتمعات بعينها مثل الظروف والأوضاع الإجتماعية وانخفاض المستوى الاقتصادي وهذا ما أكدته دراسة Dryfoosj & Maguire (2002) التي اهتمت بالظروف والأوضاع التي تؤدي إلى تسرب الطلاب من التعليم مثل انخفاض الدخل كأحد العوامل التي تؤثر على عدم مواظبة الطلاب على الحضور (٣)

كما تعد مشكلة التسرب من التعليم من المشكلات الكبيرة ومن أخطر الآفات التي تواجه العملية التعليمية ومستقبل المجتمعات المختلفة حيث تمثل إهدار في الطاقات البشرية لا يقتصر فقط على الطالب بل يتعدى ذلك إلى جميع نواحي المجتمع حيث أنها تزيد من معدلات الأمية والجهل والبطالة وبالتالي تضعف البنية الإقتصادية والإنتاجية للمجتمع والفرد، كما تفرز للمجتمع ظواهر خطيرة مثل عمالة الأطفال واستغلالهم والزواج المبكر للفتيات وغيرها من آفات المجتمعات الأمر الذي قد يؤدي زيادة حجم المشكلات الإجتماعية كإنحراف الأحداث وارتفاع نسبة الجريمة وذلك يؤدي إلى ضعف المجتمع وانتشار الفساد به، هذا بالإضافة إلى أن التسرب من التعليم يسبب ضياعاً وخسارة للتلاميذ المتسربين أنفسهم حيث أنها تترك آثارها السلبية في نفسية التلميذ وتعطل مشاركته المنتجة في المجتمع.

وبما أن الحاجة إلى التعليم وتنمية والطفولة وحمايتها تمثل حاجة عامة يتحمل المجتمع مسئولية التخطيط لها واشباعها فذلك أدى إلى اهتمام العديد من الأجهزة الحكومية والأهلية معاً بالطفولة ورعايتها رعاية شاملة، بالإضافة إلى اهتمام القيادات على كافة المستويات الرسمية والشعبية بقضايا حماية الأطفال واعدادهم للحياة والإهتمام بتعليمهم في مراحل التعليم الأساسي (٤)، وقد أشارت إلى ذلك نتائج دراسة علاء مغازي (٢٠٠٦م) حيث اكدت على أهمية مشاركة القيادات المختلفة في عملية تخطيط برامج الرعاية الإجتماعية للطفولة لتحقيق العدالة والمساعدة في إشباع الإحتياجات التعليمية الضرورية لهم حيث إن هذه المشاركة تعمل على إيجاد نوعاً من التكامل بين الجهود الأهلية والحكومية وتساعد في تحسين مستوى الخدمات التعليمية في المجتمع كما تضمن هذه المشاركة المتابعة الحقيقية لتنفيذ الخطط والبرامج وتحقيق الأهداف في ضوء الموارد والإمكانيات المتاحة (٦).

ويؤدي ذلك الإهتمام من القيادات الرسمية والشعبية إلى ضرورة إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين المؤسسات التعليمية والأطراف الآخرى التي تمثل فئات نشطة في المجتمع ومنها منظمات المجتمع المدني (٧)، لذلك يقع العبء في تحقيق ذلك علي مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية من خلال تفعيل الشراكة المجتمعية في تقديم العون والمساعدة في التعامل مع مشكلات التسرب من التعليم، وفي إطار ذلك تستخدم منظمات المجتمع المدني مجموعة من الإستراتيجيات منها تقييم إمكانيات المدرسة ، وتقدير تكاليف تحديث وتطوير المدرسة، مع حشد التأييد المجتمعي ، والمساهمة في توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة(٨).

وجدير بالذكر أن منظمات المجتمع المدني قد أصبحت تشكل جزءاً من النسيج الإجتماعي المصري ومكوناً رئيسياً من مكونات البيئة التنظيمية له، وهي طرف مهم في العملية التنموية وتتجلى أهمية منظمات المجتمع المدني حيث أنها تقدم خدمات متعددة لأفراد المجتمع سواء تعليمية أو ثقافية أو دينية، كما أنها تقوم بدور بارز في الكثير من المجالات، وتقوم الجمعيات الأهلية بالتصدي للعادات والتقاليد السلبية التي تؤثر على مستوى التعليم في المناطق الريفية والنائية والمحرومة من التعليم كالعادات المتعلقة بعمالة الأطفال، أو الزواج المبكر للفتيات، أو التسرب من التعليم وعدم الرغبة في تعليم الفتيات في الريف (٩)، وبالتالي أصبح التنسيق والتكامل بين مؤسسات المجتمع المدني والتعاون بينها وبين تلك الجهات والقطاعات الرسمية من ناحية أخرى يمثل إحدى الركائز الأساسية لتطوير التعليم ومواجهة مشكلاته في الدول النامية (١٠)، الأمر الذي نتج عنه مفهوم الشراكة المجتمعية في التعليم كعملية تشتمل على خطوات وآليات واطر تتسم بالشمولية والمرونة الكافية لقبول مبدأ تقاسم المسئولية مع منظمات المجتمع المدني (١١)، والذي ظهر كمفهوم وممارسة في الوقت الحالي، ثم اكتسب أهمية خاصة في إطار

الخطاب التنموي وذلك على المستويين العالمي والأقليمي (١٢)، ويرى يسرى دعبس (٢٠٠٨م) أن المشاركة المجتمعية تهدف إلى تدريب أفراد المجتمع على العمل التطوع والتأكيد على روح الفريق مما يزيد من تماسك المجتمع وتطوره وذلك لإنجاز المهام التي من شأنها أن تعمل على الحفاظ على توازن المجتمع واستقراره والإلتفاف حول هدف واحد هو الحفاظ على أمن المجتمع (١٣).

واتفقت معها دراسة أبو النجا العمري (٢٠٠٨م)التي أشارت أن الشراكة المجتمعية تحقق الوصول إلى الأهداف المشتركة وتساعد في تعديل وجهات النظر والتنسيق بين الأدوار المختلفة للمؤسسات كما أكدت على أنها تسهم في الوصول إلى أشكال جديدة من الإتصال والتفاهم فيما بينها وحل المشكلات المختلفة وتزيد من معرفة المنظمات باحتياجات المواطنين ومشكلاتهم وتبادل المعلومات ورفع مستوى الموارد البشرية والمادية للمجتمع (١٤).

وكذلك دراسة رشيدة الطاهر (٢٠١٠م) التي أكدت على أن الشراكة المجتمعية تعمل على تأكيد مبدأ المواطنة والديمقراطية وتزيد من قدرة المواطنين على تحمل المسئولية واستثمار طاقاتهم في معالجة قضايا المجتمع والإستفادة من الكفاءات والقيادات في مجالات العمل الإجتماعي (١٥).

وقد أصبحت الشراكة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية من البدائل الحديثة المطروحة لمواجهة العديد من القضايا ومن بينها قضايا التعليم فلم يعد في مقدرة أية دولة متقدمة أو نامية أن تضطلع بمفردها بكل المهام التنموية في المجتمع (١٦)، وأصبح من المستقر عليه مواجهة مشكلات التسرب من التعليم مرتبط ارتباطاً وثيقاً ببناء شراكة مؤسسية وفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية (١٧) وتشير إلى ذلك العديد من الدراسات منها دراسة Koizumi Reizo (2003) التي أكدت على أهمية الشراكة بين المجتمع المدني والأسرة أو المواطنين والمؤسسات المختلفة وخاصة المؤسسات التعليمية وهذا يتطلب قدراً كبيراً من التفاوض بين هؤلاء الأطراف لأن كل هذا يدعم الإنتماء داخل النظام العام للمجتمع (١٨).

ونظرا للدور الهام الذي تسهم به مؤسسات المجتمع المدني في التنمية والتعليم إلى جانب مؤسسات الدولة، فقد أشار المؤتمر العربي الأقليمي حول التعليم للمجتمع عام ٢٠٠٢م في (داكار بالسنغال) إلى أهمية الشراكة المجتمعية، وأهمية وضع أسس للشراكة مع استحداث آليات لها على المستوى المركزي والأقليمي والعالمي، فالشراكة المجتمعية في التنمية والتعليم تعد ركيزة رئيسية في دعم وتحسين العملية التنموية والتربوية (١٩)، ومن الدراسات التي تناولت الشراكة المجتمعية في التعليم دراسة فؤاد حلمي (١٩٩٦م) التي هدفت إلى دراسة واقع جهود المنظمات غير الحكومية في التعليم الأساسي وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أدوار المنظمات غير الحكومية في التعليم تمثلت في تخفيف العبء عن الدولة في مرحلة التعليم الإبتدائي من خلال عملية نقل الخبرات المستحدثة وإدخالها إلى المجتمعات المحلية مثل المدارس

المجتمعية، والربط بين البيئة المحلية ومدارس التعليم الأساسي، والإشتراك في عملية التخطيط والمتابعة والتقويم (٢٠).

وأشارت حنان إسماعيل (٢٠٠٢م) إلى أن الجمعيات الأهلية تساهم في توفير التمويل للتعليم وتجديد مدارس الفصل الواحد وتسهم في إنشاء الفصول المجتمعية، وتشجع المدارس على إقامة علاقات طيبة بالمجتمع، كما أنها تشارك في التصدي لمشكلات التسرب الدراسي (٢١).

كما أكدت دراسة سامح عبد الرحيم (٢٠٠٠م) على الشراكة المجتمعية في التعليم عن طرق المنظمات غير الحكومية، حيث تناولت تنشيط الدور الأهلي في التعليم، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أهمية الجهود الأهلية في التعليم، وأرجعت الدراسة ذلك لمرونة حركة الجمعيات الأهلية وقدرتها علي الوصول إلي المجتمع بمختلف فئاته بالإضافة إلي تنوع الأنشطة التي تقوم بها تلك الجمعيات (٢٢).

وتشير دراسة إقبال السملوطي (٢٠٠٣م) إلى ضرورة بناء آلية تضمن استمرار المشروعات التكاملية بين المدارس والجمعيات الأهلية ، بالإضافة إلي عقد لقاءات دورية لتبادل الآراء والخبرات بين الجمعيات الأهلية والمدارس من خلال العمل المشترك في مشروعات تنموية لخدمة قضايا التعليم بالإضافة إلي تفعيل الأنشطة الطلابية(٢٣).

بينما توصلت دراسة أحمد عبد الرازق، عماد حمدي (٢٠٠٤م) إلى تحديد الآليات التي تدعم الشراكة المجتمعية ومنها الإتصال بين المدارس والجمعيات الأهلية، بالإضافة إلي التنسيق بين جهود المدارس والجمعيات الأهلية والتدريب عن طريق عقد الدورات التدريبية للأخصائيين الإجتماعيين سواء في المدارس أو الجمعيات الأهلية لتنمية وعيهم بأهمية الشراكة المجتمعية وأهدافها بالإضافة إلي الندوات والمؤتمرات واللجان والعمل المشترك(٢٤).

بينما قامت دراسة عوض توفيق (٢٠٠٥م) بتحديد دور مؤسسات المجتمع المدني (في دعم العملية التعليمية وقد أوصت الدراسة بضرورة إيجاد آلية للتنسيق بين الجهود التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتدعيم علاقة الشراكة المجتمعية بين المدارس والجمعيات الأهلية (٢٥).

ومن هذا المنطلق فقد حرصت الدولة من خلال وزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة " اليونيسف " على إنشاء مؤسسات التعليم المجتمعي بأنماطها المختلفة بناء على بروتوكول التعاون المشترك للتعليم المجتمعي بين وزارة التربية والتعليم والمجلس القومي للطفولة والأمومة (٢٦)، حيث أثبت التعليم المجتمعي نجاحه وقبوله من حيث أنه يوفر تعليماً مناسباً لأولئك المتسربين والمحرومين من التعليم وأطفال الشوارع متضمناً البنين والبنات وبالتالي فهو يعتبر مصدراً أساسياً لسد منبع من منابع الأمية، ومن ناحية أخرى يتميز التعليم المجتمعي بأنه

يستعين بحاملات الشهادات المتوسطة للعمل كمسيرات داخل الفصول، كما أثبتت مدارس التعليم المجتمعي أنها أكثر ملائمة وقبولاً في مجتمعات معينة، وأطفال بعينهم حيث أثبت أنه أكثر ملائمة للمناطق النائية التي لا يوجد بها مدارس للتعليم الرسمي كالقرى والنجوع والكفور والعزب نظراً لظروفهم الخاصة، بالإضافة إلى أنه سبيل لعودة الأطفال الذين تسربوا من التعليم الأساسي وتخطت أعمارهم سن الإلتحاق بهذه المرحلة(٢٧).

ومن الجدير بالذكر أن هناك الكثير من الدول اعتمدت على مؤسسات التعليم المجتمعي لتحقيق الإستيعاب الكامل وتكافؤ الفرص التعليمية للأطفال غير الملتحقين بالتعليم النظامي، وتمكنت من إحراز نتائج تفوق نتائج المدارس الإبتدائية النظامية في العديد من الدول، وذلك من خلال تبني برامج وسياسات من أبرزها برامج الحماية الإجتماعية (٢٨)، وتؤكد ذلك دراسة Boukary – Hamidou-Dodo(2000) التي قامت بتحليل العلاقات بين المنظمات الأهلية والدولة في تقديم خدمات التعليم الأساسي في دولة مالي، حيث توصلت نتائجها إلي أنه علي الرغم من وجود التزام رسمي بإصلاح النظام التعليمي ، فهناك معوقات إجتماعية وإقتصادية للقيام بذلك نظراً لأن تأسيس نظام متطور تحتاج إلي مزيد من الموارد تفوق إمكانيات المنظمات الأهلية والدولة كلا علي حده لذلك من الضروري تكوين شراكة فعالة بينهما (٢٩).

وتختلف مؤسسات التعليم المجتمعي عن المدارس النظامية من حيث مصادر التمويل، والإدارة، والهيكل الإداري، والتنظيم ، حيث تعتمد بشكل أساسي على المجتمع الذي يقوم بمسئوليات مهمة في إنشائها وتمويلها وتعيين المعلمين ودفع رواتبهم وتوفير الخدمات التعليمية (٣٠)، كما أن من أبرز مميزات مدارس المجتمع إلى جانب إتاحتها فرصة ثانية للتعليم، قربها من المجتمعات المستهدفة ، كما أنها ذات كثافة منخفضة ، إلى جانب تقديم بعض المزايا العينية للتلاميذ وأسرهم، وهي تمثل حلاً مناسبًا لإحتواء ما تبقى خارج التعليم من الأطفال في عمر التعليم الأساسي (٣١).

وترى الباحثة أنه نظراً لأهمية المدارس المجتمعية في مواجهة إحدى المشكلات المجتمعية ذات الآثار السلبية على المجتمع ككل وهي مشكلة التسرب من التعليم وخطورة هذه المشكلة على بناء المجتمع كان لزاماً على الخدمة الإجتماعية من خلال طريقتها في تنظيم المجتمع أن يكون لها دور أساسي من خلال إجراء الدراسات البحوث لمحاولة حل هذه المشكلة.

حيث أن الخدمة الإجتماعية بحكم موقعها مطالبة بأن تشارك في العملية التعليمية ودعم عمليات الشراكة المجتمعية في التعليم من خلال طريقة تنظيم المجتمع وذلك بما لديها من نظريات وأسس علمية

واستراتيجيات وتكنيكات وأدوار مهنية تسهم في إيجاد التفاعل الإيجابي بين المدرسة والمجتمع المحلي بما يتضمنه من مؤسسات حكومية وأهلية من خلال تطبيق آليات الشراكة المجتمعية (٣٢).

وتعد ممارسة الخدمة الإجتماعية مع المجال المدرسي ممارسة متكاملة حيث يمارس فيها الأخصائي الإجتماعي طرق الخدمة الإجتماعية الثلاث مع المشكلات والظواهر والمواقف المدرسية المتنوعة(٣٣)، كما يعتبر المجال التعليمي أحد المجالات الهامة لممارسة طريقة تنظيم المجتمع حيث تهدف الممارسة المهنية فيه إلى المساهمة في تحقيق أقصي نجاح في العملية التعليمية بالتعاون مع باقي التخصصات الآخرى في المدرسة، وإيجاد التفاعل الإيجابي بين المدرسة والمجتمع الخارجي بمؤسساته المختلفة وخاصة منظمات المجتمع المدني وذلك للحد من مشكلات التسرب من التعليم(٣٤).

كما تهدف الخدمة الإجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة في المجال المدرسي إلى دعم النسق الإجتماعي المدرسي بوصفه مجتمعاً نوعياً، والتنسيق بين الأجهزة القائمة بالعمل داخلها من ناحية ودعم العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحيط بها من ناحية أخرى (٣٥)، وبالتالي يقع على عاتقها تدعيم آليات الشراكة المجتمعية بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية في مجال التعليم من خلال مدارس التعليم المجتمعي لما لهذه المدارس من دور ظاهر في القضاء على مشكلات التسرب من التعليم وما يترتب على هذه المشكلات من آفات تؤثر على بنية المجتمع ككل وهذا ما أكدت عليه دراسة نرمين إبراهيم (٢٠٠٩م) التي أشارت إلي أن استخدام برنامج للتدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع يمكن أن تساهم بدور كبير في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس والجمعيات الأهلية وتحقيق جودة العملية التعليمية وجذب الطلاب للمشاركة في الأنشطة التطوعية من خلال إنضمامهم للجمعيات الأهلية والقضاء علي كافة الصعوبات التي تحول دون تحقيق الإستفادة القصوى من عملية الشراكة(٣٦).

وقد استفادت الباحثة من نتائج تلك الدراسات في توضيح أبعاد مشكلة الدراسة وتحديدها حيث أمكن التوصل الي:

١- توصلت بعض الدراسات إلى أهمية تنشيط وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مجال التعليم.

٢- وقامت بعض الدراسات بالإشارة إلى بعض آليات الشراكة المجتمعية في التعليم ومنها آليات التنسيق والإتصال وتبادل البيانات.

٣- وأكدت العديد من الدراسات علي أهمية دور منظمات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية.

٤- كما أشارت بعض الدراسات إلي أن بناء شراكة بين المنظمات الحكومية والمجتمع المدني يقلل من المعوقات التي تواجه جهود القضاء على مشكلات التسرب الدراسي من التعليم.

٥- أكدت إحدي الدراسات علي أهمية إقامة علاقات تنسيقية بين الجمعيات الأهلية والمدارس لتطوير وتحديث التعليم.

في حين تهتم الدراسة الحالية بتحديد آليات الشراكة المجتمعية بين منظمات المجتمع المدني والإدارات التعليمية متمثلة في أقسام التعليم المجتمعي لتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال إنشاء مدارس التعليم المجتمعي وهذه الآليات تشمل الإتصال والتنسيق بينهما وتدريب القائمين على التعليم المجتمعي بالإدارات التعليمية والجمعية، وتبادل المعلومات والتعاون بينهما وكذلك آليات توحيد السياسات وآليات التخطيط للحد من مشكلات التسرب من التعليم.

الموجهات النظرية للدراسة:

١- نظرية التبادل:

تقدم نظرية التبادل وجهة نظر للفعل الإنساني والمنظمات كتبادل المنفعة والقيمة(٣٧)، ووفقاً لنظرية التبادل فإن المنظمات ترتبط ببعضها لأنها سوف تستفيد من هذه الروابط ولكن ليس بالضرورة أن تكون هذه الفائدة متساوية لكل المنظمات (٣٨).

وتقوم فكرة النظرية على الإعتماد المتبادل بين المنظمات على أنه يتم تبادل السلع والخدمات وتتشكل بذلك الظروف الإجتماعية المساعدة أو المعوقة لعملية التبادل، وكذلك الأسباب التي قد تدفع المنظمات لعملية التبادل والمميزات أو المكاسب التي تتوقع المنظمات الحصول عليها كعائد للمشاركة في عملية التبادل (٥٤)، كما تعتمد هذه النظرية على مبدأ أنه لا يمكن الحصول على شيء دون مقابل وقد يكون المقابل أو المميزات التي يحصل عليها عبارة عن مكاسب مادية أو غير مادية (٣٩).

وبتطبيق هذه النظرية على الدراسة الحالية النجد أن الشراكة تقوم على التبادل بين منظمات المجتمع المدني والإدارات التعليمية لأن كل منهم سوف يحقق فائدة من خلال هذا التبادل لن تستطيع تحقيقها بمفردها.

٢- نظرية النسق:

تقوم النظرية على أساس أن كل نسق يعتمد في الوقت ذاته على كل الأنساق الآخرى بدرجة ما، وفي داخل كل نسق تتم تعاملات بين أنساقه الفرعية في الداخل كما تتم أيضاً علاقات بين النسق ككل وبين الأنساق الآخرى في المجتمع باعتبارها نسق فرعي داخل نسق أكبر وهو المجتمع ككل، وهذه العلاقات تقوم على الإعتماد المتبادل بين مختلف مستويات الأنساق (٤٠).

و يمكن توظيف نظرية النسق في الدراسة الحالية على أن منظمات المجتمع المدني تعتبر نسق فرعي لنسق كلي هو المجتمع ولابد أن تتكامل وتتساند في وظيفتها مع وظيفة المنظمات الآخرى الحكومية والخاصة والأهلية القائمة في هذا المجتمع من أجل تحقيق وظيفة أكبر.

٣- نظرية الأعمدة المتوازية:

تقوم نظرية الأعمدة المتوازية على فكرة مؤداها أن كثيراً من الحكومات تتعهد بتنفيذ خطط وبرامج للرعاية الإجتماعية قد لا تستطيع مع قصور بعض الإمكانيات أن تفي بتحقيق بعضها، وتحتاج إلى تعاون الهيئات الأهلية معها حتى تقوم هذه الهيئات بتأدية مسئوليتها نحو المجتمع بتكامل أدوارها مع المنظمات الحكومية.

وتؤكد هذه النظرية على أنه لا يمكن قيام مجتمع بتحقيق الرفاهية المجتمعية بغير وجود شراكة وتعاون وتضامن بين الأجهزة والهيئات الحكومية والأجهزة والهيئات الأهلية من جانب آخر، بشرط أن لا تتكرر الخدمات التي تقدم للمجتمع من تلك الجهتين وأن لا تتعارض مع بعضها البعض، فإذا أخذت الدولة على عاتقها على سبيل المثال مسئولية التعليم الإبتدائي فقد لا تستطيع تغطية احتياجات الناس جميعها وتوفير مكان لكل تلميذ، وهنا تبدأ جهود منظمات المجتمع المدني بالميدان والحلول التي تقدمها هذه المنظمات طواعية (٤١).

وبالتالي فالشراكة المجتمعية بين الإدارة التعليمية باعتبارها منظمة حكومية والجمعية الأهلية باعتبارها منظمة أهلية بهدف تخفيف مشكلات التسرب من التعليم من خلال مدارس التعليم المجتمعي يعتبر أمر مجتمعي في المقام الأول.

تحديد مشكلة الدراسة:

في ضوء العرض السابق وإستقراء الإطار النظري وما أشارت إليه الدراسات السابقة من أهمية الشراكة المجتمعية بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية بالتربية والتعليم في مواجهة مشكلات التسرب الدراسي من خلال المدارس المجتمعية، كان لا بد من تحديد آليات الشراكة المجتمعية بين منظمات المجتمع المدني والإدارات التعليمية للحد من مشكلات التسرب من التعليم من خلال مدارس التعليم المجتمعي وذلك من خلال آليات الإتصال والتنسيق بينهما وتدريب القائمين على التعليم المجتمعي بالإدارات التعليمية والجمعية، وتبادل المعلومات والتعاون بينهما وكذلك آليات توحيد السياسات وآليات التخطيط للحد من مشكلات التسرب من التعليم.

ثانيا: أهمية الدراسة:

١- خطورة مشكلة التسرب الدراسي على المجتمع المصري لما يترتب عليها من مشكلات قومية مثل الأمية والفقر والجريمة.

٢- انطلاقاً من إيمان الخدمة الإجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة بأن علاج المشكلات المجتمعية يجب أن يركز على معالجة جذور المشكلات المجتمعية بما يترتب عليه علاج المشكلات الأخري المترتبة عليها فإنه من الضروري الإهتمام بدراسة الآليات التي تساهم في الحد من مشكلات التسرب الدراسي بهدف القضاء على المشكلات المجتمعية التي تهدد كيان المجتمع ككل كمشكلات الأمية والجريمة وانحراف الأحداث وعمالة الأطفال وأطفال الشوارع وغيرها باعتبارها مشكلات مترتبة علي عملية التسرب من التعليم.

٣- تلعب مدارس التعليم المجتمعي دوراً جوهرياً في علاج مشكلات التسرب من التعليم في المناطق النائية والمحرومة من التعليم وبالتالي هناك أهمية لدراسة هذا الدور الذي تلعبة هذه المدارس كنتاج لعملية الشراكة.

٤- تعد الشراكة المجتمعية بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات التعليمية الحكومية من الإتجاهات الحديثة في طريقة تنظيم المجتمع والتي أثبتت نجاحها في العديد من الجوانب في العملية التعليمية كما أشارت لذلك العديد من الدراسات السابقة.

٥- إهتمام طريقة تنظيم المجتمع بقضايا الشراكة المجتمعية لما لها من دور واضح في التنمية المجتمعية بجوانبها المختلفة.

٦- تزايد الإهتمام العالمي بالشراكة المجتمعية في التعليم وبالتالي من المهم قيام طريقة تنظيم المجتمع بدراسة آليات الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجال التسرب من التعليم.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلي تحقيق هدف رئيسي وهو تحديد آليات الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للحد من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس التعليم المجتمعي.

ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١- تحديد آليات التنسيق بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي.

٢- تحديد آليات التخطيط بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي.

٣- تحديد آليات الإتصال بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي.

٤- تحديد آليات التعاون بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي.

٥- تحديد آليات توحيد السياسات بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي.

٦- تحديد آليات التدريب بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي.

٧- تحديد آليات توفير المعلومات بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي.

٨- تحديد معوقات الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي.

رابعا: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلي الإجابة على تساؤل رئيسي وهو ما آليات الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للحد من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس التعليم المجتمعي؟

ويمكن الإجابة علي هذا التساؤل من خلال التساؤلات الفرعية الآتية:

١- ما آليات التنسيق بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي؟

٢- ما آليات التخطيط بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي؟

٣- ما آليات الإتصال بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي؟

٤- ما آليات التعاون بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي؟

٥- آليات توحيد السياسات بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي؟

٦- ما آليات التدريب بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي؟

٧- ما آليات توفير المعلومات بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي؟

٨- ما معوقات الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي؟

خامساً: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم الآليات:

يعرفها Barker, Robert L.(1991) على أنها "المعارف أو المهارات أو الطرق والنظريات أو الإجراءات التي تستخدم لتحقيق أهداف واضحة" (٤٢).

ويعرفها Framk Blacker and Suzanne Regan(2004) على أنها "الوسائل والتكنيكات التي تستخدم في تحقيق أهداف محددة وفق اختصاصات محددة"

وتعرف أيضا "بأنها الأساليب الفنية التي يمكن أن تستخدمها الطريقة بناءً على الممارسة والأدبيات العلمية التي تمتلكها لتحقيق أهداف محددة" (٤٢).

التعريف الاجرائي:

- الآليات هي المعارف والمهارات والمداخل ونماذج المما سة المهنية المستمدة من الإطار النظري لطريقة تنظيم المجتمع.
- ويمكن الإستفادة منها في تفعيل الشراكة المجتمعية بين منظمات المجتمع المدني ووزارة التربية والتعليم للحد من مشكلات التسرب الدراسي.
- وذلك في ضوء قيم وأخلاقيات مهنة الخدمة الإجتماعية وأيديولوجية المجتمع السائدة وقوانينه الحاكمة.

٢- مفهوم الشراكة المجتمعية:

ورد في المعجم الوجيز عن كلمة (اشركه) في أمره :أدخله فيه، وشاركه :كان شريكه(٤٤).

كما يعرف أحمد بدوي (١٩٩٣م) الشراكة بأنها "عقد اتفاق مقنن من خلال الحوار الحر والذي تتوافر فيه إرادتين أو أكثر للاشتراك في مشروع أو الإضطلاع بنشاط أو عمل يتم من خلاله التكامل بين هذه

الأطراف ويسعى الشركاء لصياغة أهداف جديدة مشتركة على أساس الفهم المشترك وهو عملية ديناميكية تبدأ خطاها الأولي عندما يتم تصميمها بشكل يضع في اعتباره كل الإلتزامات وتوقعات الشركاء" (٤٥).

وفي قاموس ويبستر(١٩٩٨م) عرف الشراكة بمعاني عديدة منها ما يعبر عن" وجود علاقة قانونية أو شرعية بين شخصين أو أكثر ارتبطوا مع بعضهم في شكل تعاقد اجتماعي وفق مبادئ في مجال الأعمال أو التجارة" (٤٦).

ويعرفها أبوالنجا العمري (٢٠٠٨م): على أنها "عملية دينامية تتم في إطار مصالح وروابط تبادلية بين طرفين أو أكثر يترتب عليها حقوق وواجبات ومسئوليات يلتزم بها الأطراف في إطار تفاعل حواري تفاوضي يبدأ بصياغة السياسات وتحديد الأهداف والأولويات وتصميم وإعداد البرامج والمشروعات وتنفيذها ومتابعتها بشكل يحقق أكبر قدر من دمج قدرات وإمكانيات أطراف الشراكة" (٤٧).

مفهوم الشراكة المجتمعية في التعليم :

عرفها حمدان أحمد (٢٠٠٢م): بأنها "ما يسهم به القطاع الخاص من مؤسسات، وشركات، وهيئات، وجمعيات، وأفراد من أموال نقدية، أو عينية، أو حتى المشاركة بالجهود البدنية، أو الأفكار الإبداعية المنتجة في العملية التعليمية" (٤٨).

في حين عرفتها رائدة خليل (٢٠٠٦م): بأنها " الأنشطة التعليمية التي تستهدف تحسين جودة التعليم، والتي تنفذ من خلال شراكة فاعلة وإيجابية من المجتمع ومؤسساته لتضمن استمرارية هذه الأنشطة، وتضافر الجهود الأهلية مع الحكومية لتقديم مساهمات عينية، وغير عينية لإحداث تحسين في جودة العملية التعليمية" (٤٩).

أما بلقيس غالب (٢٠٠٧م) فقد عرفتها بأنها "إعطاء دور وفرص حقيقية لأعضاء المجتمع ممثلاً في أولياء الأمور، والأسر، ومجالس الآباء، ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحسين جودة التعليم(٥٠)."

ويعرف محمد العجمي (٢٠٠٧م): الشراكة المجتمعية بأنها " ما يقوم به أعضاء المجتمع من أنشطة لخدمة العملية التعليمية وقد يكون هؤلاء الأعضاء أفراد، أو جماعات، أو مؤسسات، وتعتمد سلوكياتهم على التطوعية والإلتزام وليس الجبر والإلزام، والوعي والشفافية، وقد تكون هذه الأنشطة نظرية أو عملية تمارس بطرق مباشرة أو غير مباشرة" (٥١).

ويشير المفهوم الإجرائي للشراكة:

١- مشاركة كلا من منظمات المجتمع المدني مع أقسام العليم المجتمعي بالإدارات التعليمية.

٢- تقوم هذه المشاركة على بذل الجهد المشترك بينهما.

٣- تكون المشاركة فعالة وتهدف إلى إيجاد الحلول الموضوعية السريعة للحد من ظاهرة التسرب الدراسي.

٤- يتم تنفيذ برامج الشراكة من خلال مدارس التعليم المجتمعي بمحافظة أسيوط.

٥- تتم هذه الشراكة من خلال تطبيق آليات (التنسيق- التخطيط- الإتصال- التعاون- توحيد السياسات- التدريب- توفير المعلومات).

٣- مفهوم منظمات المجتمع المدني:

من أجل توضيح مفهوم منظمات المجتمع المدني لابد من الوقوف على بعض العناصر التي تشترك بها هذه المنظمات والتي تعتبر أساس تكوينها، ومن أهم هذه العناصر(٥٢):

- أنها تقوم على أساس فكرة الطوعية في عملها.
- وجود فكرة المؤسسية التي تشمل مناحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية.
- أهمية استقلالها عن السلطة السياسية واستقلال تنظيماتها الإجتماعية، وتقوم على أساس الترابط والتضامن الإجتماعي.
- تقوم على أساس وجود منظومة مترابطة تشمل مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان والتنمية والمشاركة السياسية.

يشير قاموس (Oxford, 2007) أن كلمة "مدني" تعني "سياسات وترتبط بالأفراد الذين يعيشون في بلد ما". (٥٣)

ويعرف (Cohen, 1993)المجتمع المدني بأنه: "هو الوعاء الذي يضم كافة المؤسسات والمنظمات المجتمعية وهو مفهوم مرادف للمجال الإجتماعي الذي يشمل العديد من المؤسسات والروابط وغيرها من أشكال التنظيم الإجتماعي المرتبطة بكل ما هو خاص بالفرد". (٥٤)

ويعرفها عادل مسعود(٢٠٠٥م) على أنها "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والإختلاف، ولا تسعى إلى تحقيق أرباح مادية، كما أنها لا تمارس السلطة، ولكنها تساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات الرسمية للدولة، وبهذا المعنى تضم المنظمات غير الحكومية والنقابات بكل أنواعها، والجمعيات والأندية وكذلك المبادرات والحركات الإجتماعية والسياسية" (٥٥).

كما يعرفها سميح محسن (٢٠٠٧م) بأنها "مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والتي لا تهدف إلى الربح، وتمارس نشاطها في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن إهتمامات وقيم أعضائها والآخرين

وتضم جمعيات تنمية المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، والجمعيات الخيرية" (٥٦).

التعريف الإجرائي لمنظمات المجتمع المدني:

١- أنها منظمات التطوعية الحرة.

٢- تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة.

٣- تعمل مستقلة عن سلطة الدولة وتدخل في شراكات مع المنظمات الحكومية في الدولة مع حفاظها على استقلالها.

٤- لا تهدف إلي الربح المادي.

٥- تهدف إلي مساعدة سكان المجتمع علي رفع مستوى معيشتهم وتقديم الخدمات التعليمية والتنموية والتثقيفية والصحية لأفراد المجتمع.

٦- لديها شراكات مع أقسام التعليم المجتمعي بالإدارات التعليمية في مجال المدارس المجتمعية

٤- مفهوم التعليم المجتمعي:

يعرفه المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠٤-٢٠٠٨م): على أنه"أنشطة تعليمية قائمة على شراكة فعالة وإيجابية من المجتمع ومؤسساته، وتعتمد على تضافر الجهود الأهلية والحكومية لتقديم تدخلات ومساهمات عينية وغير عينية؛ لإحداث تحسين في جودة العملية التعليمية للإناث والأطفال المحرومين والفئات التي يصعب الوصول إليها لضمان وصول هؤلاء الأطفال إلى تعليم إبتدائي عالي الجودة واستكمالهم له من خلال برامج مكافئة تمهيدًا لدمجهم فى التعليم العام" (٧٥)

ويعرف OECD (٢٠٠٦م) التعليم المجتمعي علي أنه "عملية الإستجابة للتنوع في احتياجات جميع المتعلمين وتناولها من خلال زيادة المشاركة في التعليم والإندماج في المجتمعات والثقافات وتقليل الإقصاء عن التعليم فضلاً عن عمليات الإقصاء داخل التعليم" (٥٨).

مفهوم مدارس المجتمع:

ولقد تناولتها الأدبيات المعاصرة بمسميات متعددة منها المدرسة المنفردةOne Class room، والمدرسة متعددة الأعمار multi age school، والمدرسة متعددة الصفوفmulti grade school ، والمدرسة ذات المعلم الوحيدthe school of one teacher ...وغيرها(٥٩).

ويعرفها محمد عبد الحميد (٢٠٠٠م) على أنها "صيغة عصرية لتلك المدارس التي تسعى لتحقيق أهداف التعليم الأساسي" (٦٠).

وفي تعريف وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤م) للمدارس المجتمعية "تلك الأنماط أو الصيغ التعليمية التي تهدف إلى توفير فرص التعليم للأطفال في المناطق الأقل حظًا والمحرومة من الخدمات التعليمية في مصر والذين لم تتح لهم فرصة الإلتحاق بالمؤسسات التعليمية، أو الذين التحقوا وتسربوا منها في الشريحة العمرية (٦-١٤ سنة) اعتماداً على مشاركة المجتمع"(٦١).

التعريف الاجرائي لمدارس التعليم المجتمعي:

- مدارس صغيرة تكون في الغالب فصل واحد.
- تعتمد على الشراكة الفعالة بين وزارة التربية والتعليم والمجتمع المدني والمجتمع المحلي.
- تقدم خدمات التعليم الأساسي في المناطق الأقل حظًا والمحرومة من الخدمات التعليمية للأطفال المتسربين من التعليم والذين لم تتح لهم فرصة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية.
- تنشأ في القرى والنجوع والأماكن المحرومة من الخدمات التعليمية.
- تقوم على مبدأ تعبئة المجتمع المحلى لتوفير التعليم.
- توفير التعليم مجانًا دون أية رسوم مدرسية.
- يقوم بالتدريس(معلمين-معلمات) من المكان نفسه، أو مكان قريب.
- تعطى هذه المؤسسات أولوية لممارسة استراتيجيات التعلم النشط.

٥- مفهوم التسرب الدراسي:

عرفه سيف الدين فهمي(١٩٧١م): " بأنه الإنقطاع الكامل عن مواصلة التعليم حتى نهاية المرحلة، وهو لا يضم حالات الهروب من المدرسة أياماً أو أسابيع، أو الإنتقال من تعليم لآخر" (٦٢).

كما جاء في تعريف فخر الدين القلا (١٩٧٧م) "تعني كلمة التسرب في المفهوم التربوي، إنقطاع التلاميذ عن المدرسة الإبتدائية إنقطاعاً جزئياً أو تاماً، بالشكل الذي لا يستطيع معه التلاميذ المتسربين أن يتموا دراستهم بنجاح محققين الأهداف المنوطة بالتعلم" (٦٣).

أما سعيد إسماعيل(١٩٧٩م): فعرفه" بأنه ترك المدرسة قبل إنهاء مرحلة معينة من التعليم، أو ترك المدرسة قبل نهاية المرحلة المقررة" (٦٤).

وأشار حسان محمد (١٩٩٠م) إلى أن التسرب الدراسي يتمثل في أن نسبة لا بأس بها تنقطع عن التعليم في المرحلة الأولي في منتصف الطريق، وبذلك لا تتوفر الفرصة المناسبة لإكتمال الإعداد التربوي، وهي بذلك تخرج غير مزودة في الغالب بالأساسيات الضرورية، ألا وهي مجرد التمكن من القراءة والكتابة و إجراء العمليات الحسابية الضرورية (٦٥).

ويعرفه عمر نصر الله (٢٠٠٤م) :على أنه "إنقطاع الطالب عن المدرسة إنقطاعاً نهائياً قبل أن يتم المرحلة الإلزامية، وعليه فالمتسرب هو الطالب أو المتعلم الذي يترك المدرسة والدراسة لسبب من الأسباب الكثيرة وخصوصاً تدني التحصيل الدراسي التي من الممكن أن يصطدم بها خلال المرحلة التعليمية وقبل نهاية هذه المرحلة، أي أنه يترك المدرسة قبل الأوان أو الوقت المحدد لإنهاء وإتمام المرحلة التعليمية بنجاح، أو بأي شكل من الأشكال" (٦٦).

المفهوم الاجرائي للتسرب الدراسي:

- إنقطاع التلميذ عن المدرسة في مرحلة التعليم الإبتدائي.
- قد يكون هذا الإنقطاع جزئي أو تام.
- عدم توافر فرصة أخرى للتلميذ لإستكمال التعليم الأساسي بمدارس التعليم النظامية الأساسية.
- ينطبق على التلاميذ من سن (٦- ١٤ سنة)

سادساً: الإطار النظري للدراسة:

١- الشراكة المجتمعية:

تعبر الشراكة المجتمعية عن المسئولية المتبادلة والإلتزام الجاد بين الأطراف المعنية بصياغة وتنفيذ مجموعة من الأهداف لذلك فهي علاقة بين فريق من الشركاء وتتسم بالإحساس المشترك بوحده الهدف والإحترام المتبادل والرغبة في التفاوض والإستعداد لتحمل المسئوليات من خلال توزيع دقيق للمهام (٦٧).

ووفقاً لذلك فإن الشراكة ترتبط بوجود طرفين أو أكثر بينها علاقة تشاركيه أو مصالح أو روابط تدفعهم للشراكة، هذا ويحدد مفهوم الشراكة في مجالات التنمية على أنها إسهامات كل من الحكومات المركزية والحكومات المحلية في بعض السلطات والمسئوليات مع بعض المؤسسات الآخرى مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والسياسية والمجالس الشعبية وينبغ من هذه المؤسسات قدراً من المساواة بأقل قدر من الصراع والمنافسة لأن كل منها مسئول عن تقديم المساندة للأخرى كما تعتبر شراكة في عملية اتخاذ القرارات ويتم ذلك من خلال عملية التفاوض المستمرة بين كافة الشركاء (٦٨).

تمثل عملية الشراكة خطوة متقدمة في مجال التعليم وتأخذ الشراكة صوراً متعددة منها المادية والمعنوية، فهي قبول جميع الأطراف وإجماعهم على الأهداف وأساليب تحقيقها ومتى تحقق هذا الإجماع يكون من السهل تحريك آليات الشراكة التي تبدأ عادة بمعرفة ما لدى كل طرف من أطراف الشراكة عن طريق جمع المعلومات وتبادلها من الأطراف المشاركة وهم كافة فئات المجتمع وتنظيماته الرسمية

والأهلية والدينية والثقافية، كما تعد الشراكة وسيلة هامة للإستفادة مما لدى المجتمع المدني من مهارات وإمكانات ورؤى تفتح الباب أمام منظمات ومؤسسات أخرى كجهات شراكة مع الدولة وهيئاتها القومية فهي ذات جدوى وأهمية على كافة مستويات العمل والمجتمع والأكثر تأثيراً في مواجهة المشكلات المجتمعية التي تعجز الحكومة عن مواجهتها (٦٩).

أ- المقومات الأساسية لتعزيز الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني ووزارة التربية والتعليم لمواجهة مشكلة التسرب من التعليم:

- الإتصال:

لكي تبنى شراكة فاعلة مع المجتمع يجب أن يكون هناك اتصال مباشر وبناء من قبل وزارة التربية والتعليم مع كافة شركاء المجتمع، والإتصال المباشر مع الجمهور يعد من أساسيات عمل المدارس المجتمعية (٧٠)، كما يكفل الإتصال الناجح تحقيق أهداف جميع أطراف الشراكة ولذا فانضمام المنظمات الغير حكومية لمنظومة التعليم سيحقق لها منافع عديدة عند تحقيق مبدأ الفورية وتعني سرعة نقل المعلومات والبيانات يتجاوز عامل الزمان والمكان بين أطراف الشراكة مما يدعم بقية خطوات العملية الإتصالية دون توقف أو اكتمال عناصرها، بالإضافة إلى تعزيز الحرية الإتصالية حيث توفر التطبيقات الإلكترونية مساحة أكبر من الحرية لأطراف الشراكة مما يسهم في تعزيز الشفافية والوضوح التي ستنعكس على فهم كل طرف للآخر مما يجعل أطراف الشراكة على إطلاع واتصال مستمرين بمختلف القضايا والمشكلات، مع ضرورة تعزيز التحفيز الإتصالي أي أن الإتصال الناجح سيحفز التفاعل المستمر بين أطراف الشراكة كالمنظمات ذات التخصصات المختلفة وكذلك الجمهور بمختلف شرائحه ومستوياته التعليمية والثقافية، لا يمكن أن تقوم شراكة جديدة إلا على أساس التواصل الجيد، فالتواصل القوي والمستمر والمتواصل يدعم ويساند جميع الأطراف في تأدية أدوارهم (٧٢).

- الثقة :

تعتبر الثقة عنصر أساسي وجوهري في إزدهار الشراكة بين وزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع فالشراكة تبنى على الثقة المتبادلة وتبادل المعلومات لذلك يتعين على كل طرف من أطراف الشراكة أن يبرهن تمتعه بالمصداقية وتوافر الثقة يحد من الشك المتبادل بين الشركاء مما يتسني لهما العمل في إطار من التعاون المستمر.

- التعاون:

إذا كان للإتصال أهمية بين كافة أعضاء الشراكة ويتسم بالثقة والإحترام وبالتالي تأخذ الشراكة الجماعية منعطف آخر حيث يصب في مصلحة كافة الشركاء من الأفراد والمؤسسات وهو التعاون والتكاتف

والرؤية الجماعية المشتركة التي تمكنهم من زيادة قدراتهم على الأداء وإيجاد حلول إبداعيـــة لمشـــاكلهم والأخذ بمبدأ المنفعة للجميع لذا يجب أن يكون للشراكة مغزى ومعنى.

ويحمل التعاون بين طياته أشكالاً عدة، منها المشاركة في صنع القرار العام، وذلك يجعل الأعضاء وحدة واحدة يعملون مع بعضهم البعض وفق أهداف محدودة، وغايات مشتركة، وتفعيل روح الحوار والتفاوض بين الأعضاء، لتنوع واختلاف وجهات النظر وتعدد الآراء.

- المسئولية المشتركة :

وذلك يأتي من خلال إدراك الشراكة وأطرافها وأنهم مسئولون عن نجاح الشـــراكة مســـئولية شخصـــية وقانونية وأخلاقية، ومن خلال التوجهات الإستراتيجية لمنظماتهم.

- القيادة الفعالة :

وذلك من خلال، الدعم الإداري للقيادات العليا لدى كل أطراف الشراكة، حيث يمثل القائد حلقة الوصـــل بين منظمته والمنظمات الآخرى أطراف الشراكة ، ويساهم في توفير اتصـــال دائـــم بقيـــادات منظمتـــه والمنظمات الآخرى الشركاء في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ لمشروعات الشراكة، وتـــذليل العقبـــات والتحديات التي تطرأ على أي خطوة من خطوات الشراكة (٧٢).

- الاختيار :

إن الشراكة الجيدة تستلزم أن يحسن كل طرف من أطراف الشراكة اختيار من يمثلها، وأن يكون التزامهما طويل المدى من قبل أطراف الشراكة، وأن يكون العدد الممثل من الأفراد مناسباً حســـب طبيعـــة كـــل مؤسسة.

- المبادأة :

وتعد الخطوة الأهم في موضوع الشراكة، حيث يتم من خلالها تحديد القضـــايا والمشـــكلات التنمويـــة والإجتماعية والخدمية التي يمكن أن تكون مدخلاً للشراكة بين المجتمع المدني والمنظمات الحكومية وذلك بهدف التعرف على المؤسسات ذات الإهتمام المشترك، للسعي إلى تحقيـــق شـــراكة معهـــا، وتوزيـــع المسئوليات والمهام التي يجب على كل مؤسسة أن تلتزم بها.

- التوصل إلى رؤية متقاربة :

من خلال التنسيق والتشبيك يتوصل الأعضاء المشاركون من شتى المؤسسات من المجتمع المدني وباقي القطاعات إلى رؤية محتملة أو متوقعة للنتائج التي تنتج عن الشراكة بين المؤسســـات، وتحديـــد الأدوار الواضحة والمهام المستقبلية لكل طرف من أطراف الشراكة، بغية التحرك وفق أسلوب محـــدد وجديـــد وفعال نحو تنفيذ الشراكة (٧٣).

- تحديد الأهداف :

تعتبر الأهداف هي النتائج التي يجسد الرؤية في الواقع، ويجب أن تتسم بمعايير الهدف الجيد، أن تكـــون قابلة للقياس، ممكنة التحقيق، وواضحة، لأن الأهداف هي التي تحدد مسار العمل ووسائل تحقيقه ويجب أن تشتمل علي الإلتزام من جانب أطراف الشراكه حيث أنه لا يمكن أن يلتزم شخص أو مؤسسة إلا بما يقتنع به، ويجد فيه إتفاقاً وتحقيقاً لأهدافه، فالإتفاق يشكل قاعدة وأساساً للشراكة.

- التخطيط الجيد:

يتوجب على أطراف الشراكة وضع خطة تفصيلية، تبين كيفية الوصول إلى الأهداف المنشودة، ويجب أن تتضمن الخطة تحديد جميع الإحتياجات المادية والمالية والبشرية، وذلك يتطلب عقـــد دورات تدريبيـــة واجتماعات دورية، والتدريب على إدارة المشاريع، حبذا إدارة المشاريع الصغيرة لسهولة تحقيق أهداف قصيرة المدى، لإكساب المعنيين القدرة والممارسة التي تدعم أفراد الشراكة فيما يتعلق بالمشاريع الكبيرة والواسعة.

- تحديد المهام والأدوار والمسئوليات :

بعد وضع خطة العمل، يجب تحديد مهام ودور كل طرف من أطراف الشراكة، حتى لا يحدث تصادم في القرارات وحتى لا تتعارض الإجراءات مع بعضها البعض، ويمكن عمل ذلك من خلال:

- إنشاء قاعدة بيانات بالأعضاء المشاركين من كل أطراف الشراكة.
- تحفيز جميع الأطراف للعمل وخلق الدافعية لديهم مما يولد طاقات إيجابية لإنجاز أهداف الشراكة.
- عقد اجتماعات دورية ومنظمة لدراسة المستجدات التي تبرز أثناء تأدية الأدوار الخاصـــة بكـــل طرف من أطراف الشراكة.
- الحرص على الإحترام المتبادل بين أطراف الشراكة كل حسب دوره ومسئولياته (٧٤).

- التنسيق:

يعتبر التنسيق من أهم وظائف الشراكة ويتضمن :التخطيط، التنظيم، التوظيف، التحفيز، القيادة، والضبط والمراقبة ،ومن أهم شروطه المصالح المشتركة في التنسيق، الإضافة إلى القناعـــة الذاتيـــة بالمصـــالح المشتركة والشعور بالحاجة إلى التنسيق، توزيع المهام العادلة في عملية التنسيق.

- التقويم:

ويأتي كخطوة أخيرة لقياس مدى نجاح الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية، لكي يتم الوقوف عند نقاط الضعف والقصور وتحديد المعوقات والتحديات، ووضـــع الخطـــة فـــي مســـارها الصحيح، وذلك وفق معيار حقيقي وموضوعي مرتبط بأهداف الشراكة، فذلك يدعم أطراف الشراكة في

إجراء التعديلات والتغييرات اللازمة لكل مرحلة من مراحل تنفيذ الخطة، أو تحديد أهداف جديدة في موضوع للإستفادة من الأهداف الحالية (٧٥).

ب- مبادئ الشراكة المجتمعية (٧٦):

- الإعتراف المتبادل باحتياج كل شريك للطرف الآخر.
- بناء الثقة بين الأطراف المشاركة.
- وجود رؤية وأهداف وقيم ومصالح مشتركة.
- إحترام كل طرف لإمكانيات الآخر.
- العمل وفق ثقافة تقوم على الدعم المتبادل.
- الإلتزام والمسئولية المتبادلة.
- تقاسم السلطة.
- الشفافية.

جـ- خصائص الشراكة المجتمعية (٧٧):

- تدعم مفهوم العمل الجماعي.
- تحقق استفادة وفوائد لجميع المشاركين.
- تحقق وتعزز الممارسات الديمقراطية داخل المجتمع.

د- معايير إقامة الشراكات المجتمعية بين المنظمات الحكومية والأهلية:

- أن تتناول الشراكة الأهداف المشتركة للمنظمات الداخلة فيها.
- أن تقوم الشراكة وفق أهداف ومعايير وقيم واضحة.
- أن يعزز الشركاء كل منهم جهود الآخر.
- العمل على التخفيف من إزدواجية الخدمات.
- أن يحافظ كل طرف من أطراف الشراكة على هويته في إطار رؤية واضحة للعمل التعاوني المشترك.
- مشاركة كل طرف بخبراته في إطار من المسئولية المشتركة بينهما.
- تلزم الشراكة جميع الأطراف الداخلة فيها بالعمل وفق تكافؤ الفرص بين الشركاء (٧٨).

هـ- مجالات الشراكة المجتمعية في التعليم:

- التعاون من أجل صياغة وتحقيق الأهداف:

ويتم في هذا المجال تحديد وصياغة الأهداف المراد تحقيقها سواء كانت أهداف قريبة أم بعيدة، على أن يؤخذ في عين الإعتبار وضوح الأهداف بالنسبة للبيئات المحلية وما تحققه من فائدة.

-المشاركة في تحديد الحاجات والمواد:

من القضايا التي يمكن إجراء المسحوح عليها مؤشرات التطور العام وحاجاته، ومؤشرات التطور التربوي وحاجاته، والموارد المحلية المتاحة، والحاجات والأولويات التربوية.

- المشاركة في تمويل العملية التعليمية:

وهذا يعزز أهمية الشراكة في التعليم حيث أن هناك حقيقة محورية وهي أن تكلفة التعليم تتزايد يوم بعد آخر، كما أن التحديات الإقتصادية التي تعانيها كثير من الدول تُضِر إلى حد كبير بموازنة التعليم، في حين أن العلاقة طردية بين قدرة المجتمع على التمويل ، ومستوى الجودة في الخدمات التعليمية التي توفرها المجتمعات (٧٩).

- **مجالات الدعم الفني والعلمي مثل:** الدراسات والبحوث والتدريب والإعلام التربوي.

- **مجالات تأمين الإحتياجات المادية:** ومنها المباني المدرسية، والصيانة، وتأمين الأجهزة، وطباعة الكتب والنشرات التربوية.

- **التخطيط وصنع القرار:** وذلك من خلال تحديد الأهداف، وهيكلة الإجراءات ووضع الخطط التربوية التي تساعد على الوصول إلى تلك الأهداف.

- **التدريب :** وذلك من خلال المشاركة في فعاليات التدريب الرسمية وغير الرسمية بغرض تعزيز وتطوير مهارات الإتصال والتخطيط، وتوزيع الموارد التربوية والمالية (٨٠).

٢- التعليم المجتمعي:

نشأ في عام ١٩٧٤م بناءً على توصية من المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا حيث تم إنشاء المدارس ذات الفصل الواحد أو الفصلين في العام الدراسي١٩٧٥/١٩٧٦م في المناطق التي لا يتم فيها الإستيعاب الكامل لجميع الأطفال، وقد بادرت وزارة التربية والتعليم بإعداد خطة طويلة المدى لإنشاء مؤسسات للتعليم المجتمعي تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للفتيات وللمتسربين من التعليم في المناطق النائية والقرى المحرومة من التعليم، وذلك بداية في محافظات الوجه القبلي والتي امتدت بعد ذلك لتشمل محافظات الجمهورية، وكان من الأهداف الأساسيه لمؤسسات التعليم المجتمعي هو تهيئة منظمات المجتمع المدني؛ للمساهمة في أنشطة التعليم ، واستثمار قدراته في دفع العمليات التعليمية ، وزيادة فعالية

الأداء التعليمي إذ هي "مؤسسات "توفر تعليمًا نوعيًا للأطفال بصفة عامة، والبنات خاصة في سن التعليم الإبتدائي، والذين تم إقصاؤهم عن التعليم النظامي لأسباب تعود إلى الفقر، أو الجهل، أو الإجحاف، أو الزواج المبكر، أو لأي سبب آخر"(٨١) .

وفي عام ١٩٩٩م أنشئت المدارس المجتمعية في ثلاث محافظات فقط في صعيد مصر وهي محافظة أسيوط ومحافظة سوهاج ومحافظة قنا لخدمة الأطفال المحرومين والمتسربين من التعليم في مراحل التعليم الأساسي بالمناطق النائية والمحرومة من الخدمات التعليمية المناسبة، وتعد المدارس المجتمعية مدارس صغيرة تتكون في الغالب من فصل واحد يتم خلالها منح فرصة تعليمية للأطفال المحرومين والمتسربين من التعليم بهدف تأهيلهم وإعدادهم للدمج في نظام التعليم العام من خلال تطبيق مناهج دراسية خاصة معتمدة من وزارة التربية والتعليم، وتتبع المدارس المجتمعية في مصر وزارة التربية والتعليم وتسري عليها كافة اللوائح والقوانين الخاصة بالتعليم العام بالإضافة إلى بعض الشروط والمعايير الخاصة التي يجب توافرها بها، كمثال أن تنشأ المدرسة في منطقة جغرافية لا يوجد بها مدارس حكومية، أو يوجد بها مدارس لا تستطيع أن تقدم خدمة التعليم الأساسي لكل قاطني المنطقة (لإرتفاع عدد الملتحقين أو لعدم توفر الموارد) حيث قامت منذ بداية نشأتها على الشراكة بين كل من اليونيسيف ووزارة التربية والتعليم والمجتمع المدني، حيث يتولى المجتمع المدني التنظيم والتمويل والتدريب لجهاز الفني وتوفير الموارد اللازمة للعملية التعليمية ، كما توفر الأثاث اللازم للمدارس، وتتولى وزارة التربية والتعليم الاشراف على تلك المدارس ودفع أجور المعلمين وتوفير الكتب الدراسية والإرشاد التربوي لتدريس المنهج وتشارك في عمليات التدريب لعنصر البشري بالمدارس، أما المجتمع المحلي فيوفر مكان لإقامة مدرسة المجتمع وتقبل هذه المدارس الدارسين بأعمار مختلفة (٨٢).

وبصدور القرار الوزاري رقم٣٠ لسنة ١٩٩٣م سمح هذا القرار للجمعيات الأهلية إنشاء المدارس المجتمعية ، فأنشأت جمعية الطفولة والتنمية بأسيوط عدد كبير من مدارس المجتمع موزعة على مختلف المناطق بالمحافظة(٨٣) ،حيث وصل عددها في محافظة أسيوط العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧م إلى ٦٣٢ مدرسة بها ٦٣٢ فصل بإجمالي عدد تلاميذ ١٨٣٣٦ منهم ٥٦١٤ بنات و١٢٧٢٢ بنين وفقاً لإحصائيات ومؤشرات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧م (٨٤).

وقد نص مقترح قانون التعليم ما قبل الجامعي لعام ٢٠١٤م على :

١- أن التعليم المجتمعي مرحلة تعليمية للمتسربين من التعليم وكذلك المناطق النائية من سن (٩-١٤) سنة بشرط أن تكون أقرب مدرسة حكومية على مسافة (٤) كيلو متر.

٢- لا يجوز دمج مدارس التعليم المجتمعي ودارسيه فى أى نوع من أنواع التعليم الأخرى مثل محو الأمية التربية الخاصة – فهو مرحلة مستقلة.

٣- يجب إدراج مدارس التعليم المجتمعي في الموازنة العامة للدولة وميزانية المديريات التعليمية كمثيلاتهم من المراحل الآخرى من حيث التجهيزات والصيانة واللامركزية.

٤- تتعدد نوعيات مداس التعليم المجتمعي (مدارس الفصل الواحد- مدارس صديقة الفتاة – مدارس مجتمعية – مدارس صديقة الأطفال في ظروف صعبة (أطفال الشوارع)- مدارس عمالة (لعمال الورش و المهن في شريحة السن للأطفال في سن (٩- ١٤سنه) (٨٥).

أ- فلسفة التعليم المجتمعي(٨٦):

- الاتجاه نحو مبدأ الشراكة بين المؤسسات التعليمية، والمجتمع المدني.
- ربط المناهج بحياة المتعلمين اليومية والمجتمع والقضايا القومية والعالمية.
- استخدام البيئة ومواردها لخدمة العملية التعليمية.
- تبنى الإتجاه نحو اللامركزية في العملية التعليمية.
- عدم التمييز بين الذكور، والإناث في تكافؤ الفرص التعليمية.
- الحد من تسرب المتعلمين.
- مشاركة قيادات المجتمع المحلى في لجان التعليم، وحل بعض المشكلات، التي تواجه المؤسسات.

ب- أهداف برنامج التعليم المجتمعي:

الهدف العام : توفير تعليم مجتمعي لكل الأطفال في سن (٦- ١٤سنه) الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي أو الذين تسربوا منه، وخاصة الفتيات والأطفال في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة.

وبالتالي يهدف التعليم المجتمعي إلى:

- توفير خدمة تعليمية (فرصة ثانية) تتسم بالجودة لإلحاق جميع الأطفال (٦- ١٤سنه) الذين تعدوا السن الرسمي للإلتحاق والمتسربين من التعليم.
- توفير صيغ من التعليم المجتمعي تتناسب مع البيئات المجتمعية والجغرافية المختلفة.
- دعم القدرات القومية على توفير تعليم أساسي في نوعية متميزة للجميع.
- الإستمرار في توفير الفرص التعليمية المناسبة للأطفال الذين لم تتح لهم فرصة الإلتحاق بالتعليم النظامي.
- تنمية القدرات الإدارية والفنية للعاملين فى المشروع.

- العمل على استمرارية نموذج التعليم الأساسي المناسب للمتسربين من التعليم القائم على مشاركة جهود المجتمع المحلى(٨٧).

جـ – مرتكزات التعليم المجتمعي(٨٨):

- التحول من المسئولية الحكومية للتعليم إلى المسئولية المجتمعية بما يؤكد دعم قطاعات المجتمع كافة.
- إكساب المتعلمين المهارات الحياتية.
- التعلم المتمركز حول المتعلم بهدف تحسين المعارف، والمهارات، والإتجاهات، والقيم.
- إرتباط التعليم المقدم بالمجتمع واحتياجاته.
- مد الخدمة التعليمية إلى المناطق الأكثر إحتياجًا، وبخاصة القرى والنجوع.
- الترغيب في التعليم من خلال إعداد برامج تتناسب مع قدرات الدارسين وظروفهم.
- إعطاء فرص للمتسربين والمتسربات من التعليم.

د- أسس التعليم المجتمعي(٨٩):

- تطبيق مناهج وزارة التربية والتعليم بإستحداث طرق وأساليب جديدة ومتميزة.
- العمل من خلال الشراكة بين وزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني وبعض الهيئات الدولية مثل اليونيسف.
- التركيز علي التعليم المتمركز حول المتعلمين أنفسهم بما يجعلهم قادرين على تحمل المسئولية ، والعمل بإستقلال والسير في المنهج وفقًا لسرعتهم الخاصة.
- الدمج بين المستويات التعليمية ومرونة النقل من خلال الإسراع التعليمي لبعض المتعلمين.
- دعم مشاركة جهود المجتمع المدني والجمعيات في إدارة المشروع وتسييره في المحافظات التي يطبق فيها المشروع.
- اعتبار هذه المؤسسات مراكز تجريب ونماذج للتجديد التربوي يستفاد من نتائجها في دعم مؤسسات التعليم الأساسي.

هـ – نواتج التعلم المستهدفة من التعليم المجتمعي:

تتعدد مخرجات التعلم لتشمل تعليم معارف ترتبط بمناهج التعليم المقررة، بالإضافة إلى المعارف المرتبطة بالبيئة المحلية، وكذا الإهتمام بالمهارات الحياتية وبخاصة المهارات المرتبطة بالتعامل مع البيئة المحلية بما تشمله من أدوات وأجهزة والوقاية من الأمراض والتلوث.

وأيضًا تشمل مخرجات التعلم إعداد برامج لتكوين اتجاهات نحو السلوكيات المرغوبة وتعديل العادات والتقاليد التي لا تتناسب مع حقوق الإنسان وإكساب الدارسين المهارات الإجتماعية والتي تشمل مهارات التواصل مع الآخرين والتعبير عن الرأي، هذا بالإضافة إلى إكسابهم مهارات مهنية تساعدهم على تطوير قدراتهم وميولهم(٩٠) بالاضافة إلى إعدادهم للتعامل مع مواقف الحياة عن طريق ممارسة الإدارة الذاتية، والتدريب على الإستقلالية بما يضمن نمو شخصياتهم من خلال ممارسة العمل في مجموعات، والإستراتيجيات المختلفة للتعلم النشط.

ويعد من أهم نواتج التعلم المستهدفة من التعليم المجتمعي:

- مهارات القراءة والكتابة، ومبادئ الحساب.
- مهارات الإتصال.
- المهارات الحياتية.
- مهارات التخطيط.
- مهارات التفكير العليا.
- المخرجات الوجدانية، والإجتماعية.
- مهارات العمل والمهن ذات الصلة بالبيئة المحيطة (٩١).

٣- منظمات المجتمع المدني:

تقدم منظمات المجتمع المدني خدمات تعمل علي تعزيز وتقوية السكان داخل المناطق المهمشة ، كما تركز منظمات المجتمع المدني علي التجديد الحضري، ومحاولة تحسين الظروف لمجتمعات جيرة محددة، وتقدم برامج تعليمية وثقافية كما تحاول إيجاد تفاعل اجتماعي يؤدي إلي تبادل ثقافي دائم واحترام متبادل، ويجب أن نلاحظ أن هذه الأنشطة عادة ما تتطلب شراكات بين المنظمات والسلطات المحلية والتي تخلق فرصة للبناءات التي تؤثر علي فاعلية المنظمات غير الحكومية (٩٢)، فبطبيعة الحال حتي يتمكن المجتمع المدني من العمل بصورة مناسبة فإنه من الضروري أن يضطلع القطاع العام بدوره الذي لا غني عنه في توفير الخدمات الإجتماعية الأساسية للمجتمع (٩٣).

أ- خصائص منظمات المجتمع المدني:

- القدرة على التكيّف:

يقصد به قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، وهناك ثلاثة أنواع من التكيف:

- التكيف الزمني.
- التكيف الجيلي.
- التكيف الوظيفي.

- **الإستقلال** : بمعنى ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية السيطرة.

- **التعقيد:**

يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى.

- **التجانس :**

بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها وكلما كانت الإنقسامات بين القيادات داخل المؤسسة ترجع إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة كلما كانت طريقة حل الصراع سلمية، كما أن هذا يعد دليلاً على تطور المؤسسة، وعلى العكس كلما كان سبب الإنقسامات يرجع إلى أسباب شخصية كانت طريقة حل الصراع عنيفة وكان هذا دليلاً على تخلف المؤسسة.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن المجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالإستقلالية، والتنظيم التلقائي، وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ويخطئ البعض حين يذهب إلى أن المجتمع المدني هو مجتمع الفردانية، بل بالعكس إنه مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من التنظيم المهني والمجتمعي، وهو مجتمع التسامح والحوار والاعتراف بالآخر، واحترام الرأي المخالف (٩٤).

ب- الجمعيات الأهلية: هي منظمات لا تهدف إلي الربح، والعمل فيها يقوم علي أساس تطوعي وتهدف إلي تقديم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج إليها المجتمع ، ويتاح لأعضاء هذه الجمعيات والناس في المجتمع الاشتراك في جميع مراحل العمل في هذه الجمعيات بمعني أن الجمعيات لا تهدف إلي الربح وتعتمد في المقام الأول علي مشاركة الأهالي في تحقيق أهدافها(٩٥).

وتعرف الجمعيات الأهلية علي أنها "تلك الجمعيات المنظمة غير الهادفة للربح والتي تعمل في مجالات الرعاية الإجتماعية وتنمية المجتمع، وتعتمد في تمويلها علي تبرعات القطاع الخاص وأشخاص من المجتمع أو من جهات أجنبية، كما أنها قد تحصل علي دعم الحكومة لمساعدتها في إنجاز أهدافها غير

السياسية" وكثير من الدول النامية تنظر الآن إلي أن هذا النوع من المنظمات شريك لها يقف معها في خندق واحد لمواجهة مشكلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتوفير سبل العلاج لهذه المشكلات.

ومن بين هذه المنظمات ما يعمل في المجال الإجتماعي أو التعليمي أو الترفيهي وحده مثل تلك المهتمة بخدمة المعوقين أو إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال ودور المسنين وإقامة برامج لمحو الأمية ومساعدة الشباب ومنظمات المرأة (٩٦).

جـ – وظائف منظمات المجتمع المدني:

تقوم منظمات المجتمع المدني بمهام عديدة منها:

– **التنشئة الإجتماعية والسياسية:** هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني علي الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلي رأسها قيم الولاء والإنتماء والتعاون والتضامن والإستعداد لتحمل المسئولية والمبادرة بالعمل الإيجابي والإهتمام والتحمس للشئون العامة للمجتمع ككل بما يتجاوز الإهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية.

– **الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق:** وعلي رأس تلك الحاجات الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها ، والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.

– **توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين:**

فمنظمات المجتمع المدني تمد يد العون والمساعدة للمحتاجين من خلال تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد علي هامش المجتمع، وتتنوع أشكال المساعدة تلك ما بين مساعدات مالية وأخري خدمات كبناء مدارس ومستشفيات وتقديم المعونات للأرامل والأيتام وضحايا الكوارث، وعمل دورات تدريبية لرفع المهارات مثل تعليم البنات ... الخ.

– **التنمية الشاملة:**

الحقيقة أن مشكلة التنمية لا تكمن دائماً في قلة الموارد المادية، وإنما في كيفية استغلال تلك الموارد، وهذه الكيفية تتوقف بدورها علي طبيعة ونوعية البشر الذين يقومون باستغلالها، ولذلك فإن الاستثمار الحقيقي لابد وأن يتم في الثروة البشرية وليس المادية فقط، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار، حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء علي الحكومة حتي يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور

الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبشرية، وهي تتلقي من الحكومة الدعم والمساندة للقيام بهذا الدور (٩٧).

- **توفير الخدمات:** وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية والأهلية منذ عقود والتي تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة، حيث تتمتع منظمات المجتمع المدني بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنها من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلاً عن قدرتها على الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة لا سيما في الأرياف والمناطق النائية.

فقد باتت هذه المنظمات جهات مهمة لتقديم الخدمات الإجتماعية وتنفيذ برامج التنمية الآخرى كمكمل للعمل الحكومي، فهي لا تلغي دور الحكومة بقدر ما تدعمه، وتسد النقص فيه، بفعل ديناميتها في التحرك، لا سيما في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي كما في أوضاع ما بعد انتهاء الصراعات وفي إغاثة ما بعد الكوارث، والقضاء على مشكلات التسرب من التعليم ورفع المستوى التعليمي في المناطق النائية والريفية.

- **المساهمة في العملية التنموية:** من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال لها دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

- **المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة:** على المستويين الوطني والمحلي، من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق أهدافها.

وبعد هذا الإستعراض لوظائف المجتمع المدني تجدر الإشارة إلي وجود تكامل بين الوظائف وبعضها البعض، كما أن هذه الوظائف تتكامل مع وظائف الدولة، كما قد تجمع كل واحدة من الوحدات المكونة للمجتمع المدني بين أكثر من وظيفة واحدة في الوقت نفسه.

هـ - جمعية الطفولة والتنمية:

جمعية الطفولة والتنمية – أسيوط هى جمعية أهلية غير هادفة للربح تم تأسيسها بقرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٩١م بوزارة الشئون الإجتماعية.

مشروع المشاركة المجتمعية فى مجال التعليم الأساسي بجمعية الطفولة والتنمية:

يهدف مكون التعليم الأساسي إلى زيادة نسب الإلتحاق والإتاحة بالتعليم الأساسي للأطفال فى سن المدرسة مع زيادة جودة فرص التعليم الأساسي التى تحمى وتنمى الأطفال تعليمياً ومهارياً وسلوكياً لجعل المدرسة جاذبة للطفل من خلال تحسين قدرات الكيانات المجتمعية لتحمى وتضمن زيادة مشاركة الأطفال

فى التعليم الأساسي بعقد ندوات مع أولياء الأمور للتوعية بأهمية التعليم مع تحسين مهارات القراءة والكتابة والإهتمام بالأطفال ذوى التحصيل الدراسى الضعيف.

دور الجمعية في دعم التعليم المجتمعى:

- دعم التعليم المجتمعى يهدف إلى دعم وزارة التربية والتعليم فى دعوة وتحفيز المجتمع المدنى للمشاركة فى مساندة مبادرات التعليم المجتمعى فى مراحل ما قبل التعليم المدرسى والإبتدائي مع تقوية قدرتها بخلق كوادر من المدربين القادرين على تخطيط وتنفيذ الدعم الفنى والإشراف اللازم لتلك المبادرات ، بالإضافة إلى توليد وتحليل ونشر المعلومات والبيانات.
- بدأت الجمعية فى تنفيذ مبادرة التعليم المجتمعى حيث أعدت كوادر من (معلمي ومعلمات) مدارس المجتمع والتوجيه الفنى بالإدارات المختلفة على التعلم النشط ليقدموا الدعم الفنى للمدارس المجتمعية.
- واهتمت الجمعية بتنسيق الجهود المبذولة لدعم التعليم المجتمعى مع أعضاء الإتحاد المصرى للتعليم المجتمعى لتفعيل دوره من خلال وضع خطة إستراتيجية تضم رؤية ورسالة واضحة للإتحاد وخطة لتدبير ونشر فكرة الإتحاد على مستوى الجمهورية لتحفيز الجمعيات للإنضمام لعضويته.
- مع بداية شهر سبتمبر من عام(٢٠١٢م) تم التوسع فى المبادرة ليشمل مرحلة ما قبل التعليم الإبتدائي ومرحلة التعليم الإبتدائي.
- رفع قدرات عدد ٢٠٠ موجه على مستوى ٨ محافظات تبدأ من البحيرة شمالاً وحتى قنا جنوباً على إستراتيجيات التعلم النشط من خلال تدريبهم بالتعاون مع الأكاديمية المهنية للمعلم على التوجيه الفنى والتعليم المجتمعى وكيفية إدارة المدرسة المجتمعية وتطبيق استمارة تقييم المعلم للخروج بإحتياجاتهم لأخذها فى الإعتبار عند تحديد البرامج التدريبية.
- تصميم قاعدة بيانات خاصة بالتعليم المجتمعى تضم بيانات استمارة تقييم المعلم بالإضافة إلى بيانات المدارس والتلاميذ ليستخرج منها التقارير اللازمة لمعرفة تقييم أداء المعلم والمدرسة بشكل عام.
- نظراً لأهمية وجود معايير قومية لجودة التعليم المجتمعى اهتمت الجمعية بوضع مسودة معايير قومية بالتعاون مع كل من وزارة التربية والتعليم قسم التعليم المجتمعى وإدارة الإعتماد والجودة بمديرات أسيوط وسوهاج وقنا وتقديمها للوزارة للإعتماد (٩٩).

٤- طريقة تنظيم المجتمع والتعليم المجتمعي والتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس التعليم المجتمعي:

أ- أهداف طريقة تنظيم المجتمع بمدارس التعليم المجتمعي:

- الأهداف التنسيقية:

ترتبط الأهداف التنسيقية بضرورة تدعيم التعاون بين المنظمات المعنية بغرض تحسين وزيادة كفاءة مستويات العمل وأنماطه بين كافة الهيئات الشريكة في تحقيق أهداف التعليم المجتمعي في التخفيف من مشكلات التسرب الدراسي.

- الأهداف التخطيطية:

ويمكن الإستفادة من الأهداف التخطيطية لطريقة تنظيم المجتمع في التصدي للمشكلات التربوية والتعليمية والإحتياجات المتعددة لمدارس التعليم المجتمعي.

- الأهداف التنموية المحلية:

ووفقا لهذه الأهداف فإن طريقة تنظيم المجتمع تركز على تحقيق الأهداف المعنوية التي تتصل بتنمية قدرة المجتمع على إيجاد الحلول الملائمة لمشكلاته بجانب الأهداف المادية الملموسة، وتنقسم الأهداف التنموية المحلية الى:

- جمع المعلومات والقيام بالبحوث التي تساعد على وضع الخطط والتنفيذ الدقيق لها مما يساهم في تحقيق أهداف الشراكة لتدعيم التعليم المجتمعي.
- انشاء الخدمات الجديدة أو تعديل البرامج المنفذة.
- رفع مستوى الخدمات القائمة.
- تقوية الروابط وتنسيق الجهود بين الهيئات والجماعات الشريكة في برنامج التعليم المجتمعي.
- توعية المواطنين بأهمية المشاركة في برنامج التعليم المجتمعي أو العمل أو الإسهام في تنمية موارد المدارس المجتمعية.
- الإهتمام بالجهود الذاتية والمشروعات التنموية التكاملية في مجال التعليم المجتمعي.

هذا بالإضافة الى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة لطريقة تنظيم المجتمع التي تتمثل في:

- وضع الحلول المناسبة لمشكلات التسرب الدراسي وتنمية مدارس التعليم المجتمعي والنهوض بها.
- تحقيق أهداف تثقيفية لرفع مستوى وعي أفراد المجتمع للمشاركة لتنمية المدارس المجتمعية ومواجهة التسرب الدراسي.

- أهداف تدعيمية خاصة برفع مستوى الموارد والخدمات الموجودة بمدارس التعليم المجتمعي (١٠٠).

ب- مبادئ طريقة تنظيم المجتمع:

- مبدأ التنسيق:

ويقوم على ضرورة التنسيق بين جهود المنظمات الشريكة المعنية بالتعليم المجتمعي وإحداث حالة من الترابط والتشابك والتنظيم لمنع الإزدواجية والتكرار في إتخاذ القرارات من وزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني والمدارس والإدارات التعليمية وأهالي المجتمع.

- مبدأ المشاركة:

وبتطبيق مبدأ المشاركة يتم توحيد جهود المنظمات غير الحكومية والإدارات التعليمية وتوحيد كافة الجهود المجتمعية على أساس المسئولية تجاه الطلاب المحرومين والمتسربين من التعليم والتي تستدعي مشاركة كافة الجهود التنظيمية من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والتي ترتكز على مبادئ الثقة والمسائلة والشفافية.

- مبدأ الإستثارة:

ويقوم هذا المبدأ على تحريك المسئولين عن التعليم المجتمعي تجاه المسئولية الوطنية نحو التعليم ومعالجة قضاياه وأيضا بث الثقة في نفوس أهالي المجتمعات المحلية تجاه مدارس التعليم المجتمعي وقدرتها على رفع المستوى التعليمي بالمناطق المحرومة من التعليم.

- مبدأ المسئولية المجتمعية:

ويشير المبدأ إلى مسئولية كل من يستطيع تقديم خدمات للطلاب المتسربين والمحرومين من التعليم من منظمات حكومية ومنظمات أهلية وأولياء الأمور بالتعاون مع الجهات المسئولة لتحقيق أهداف التعليم المجتمعي، بالإضافة إلى مسئوليتهم المجتمعية في إصدار القرارات والقوانين التي تساهم في مواجهة مشكلات التسرب من التعليم من خلال التعليم المجتمعي.

- مبدأ الإستعانة بالخبراء:

ويقصد به ضرورة الإستعانة بالخبراء من التربية والتعليم والقيادات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لعمل تساند وظيفي لمدارس التعليم المجتمعي حتى يمكن المساهمة في مواجهة مشكلات المتسربين والمحرومين من التعليم، هذا بالإضافة إلى التوعية المجتمعية بأهمية المدارس المجتمعية من خلال هؤلاء الخبراء لما لهم من ثقل ورصد مجتمعي وثقه لدى الناس.

جـ – استراتيجيات تنظيم المجتمع:

- استراتيجية الاقناع:

ويستخدم الأخصائي الإجتماعي هذه الاستراتيجية مع منظمات المجتمع المدني لإقناعهم بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم للمساهمة في مواجهة مشكلات التسرب من التعليم ورفع المستوى التعليمي بالمناطق المحرومة من التعليم، وإقناع الأهالي وقيادات المجتمع المحلي بضرورة الشراكة المجتمعية والتطوع مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف التعليم المجتمعي.

٢- استراتيجية الضغط:

ويقوم الأخصائي الإجتماعي من خلالها بالضغط على منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية و والقيادات داخل المجتمع المحلي والضغط على متخذي القرارات لتنفيذ آليات الشراكة وذلك بهدف توفير الموارد لصالح مدارس التعليم المجتمعي وإيجاد التنسيق فيما بينها لصالح الطلاب المتسربين والمحرومين من التعليم (١٠١).

٣- استراتيجيات التنسيق.

وتستخدم في تحقيق التنسيق والتعاون بين خدمات الجمعيات والإدارة التعليمية لمنع الإزدواج والتكرار في تقديم الخدمات ولتحقيق أهدافها كما يمكن من خلال تطبيق استراتيجية التنسيق تسهيل تبادل الخطط والبرامج وسياسات العمل والخبرات والمعلومات بين أطراف الشراكة المجتمعية في التعليم.

٤- استراتيجية الاعتماد المتبادل:

ويستخدمها المنظم الإجتماعي لتنمية وعي منظمات المجتمع المدني والإدارة التعليمية بأوجه الإعتماد المتبادل بينهما سواء من حيث الأهداف أو الموارد، هذا بالإضافة إلى زيادة معرفة كل منظمة بما تفعله الآخرى بهدف تيسير عملية التفاعل ومساعدة أطراف الشراكة على تكوين علاقات عمل مناسبة بينها.

د- أدوات طريقة تنظيم المجتمع:

- اللجان:

وتستخدم هذه الأداة من خلال تشكيل وزارة التربية والتعليم لمجموعة من اللجان من الوزارة ولجان مشتركة مع منظمات المجتمع المدني وتعني هذه اللجان بوضع آليات التعاون والتنسيق والشراكة بينهما لصالح برنامج التعليم المجتمعي وتفعيله في مواجهة مشكلات التسرب والحرمان من التعليم.

- الندوات:

وتستخدم الندوات لمناقشة القضايا التي يعمل عليها التعليم المجتمعي بحضور الجهات الشريكة في برنامج التعليم المجتمعي من وزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني والأهالي، كما تستخدم في التوعية المجتمعية بأهمية التعليم المجتمعي.

- الاجتماعات

ويتم عقد الإجتماعات الدورية بين المسئولين عن التعليم المجتمعي بوزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني وأهالي الطلاب للتنسيق بينهم في المهام الخاصة بكل منهم في برنامج التعليم المجتمعي، بالإضافة إلى وضع خطة العمل ورسم البرامج المطلوب تنفيذها للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي.

- المؤتمرات:

إن تفعيل المؤتمرات المحلية والقومية بين الجهات والوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني حول مدارس التعليم المجتمعي أمر ضروري لتوضيح أدوارها وأهدافها وتسليط الضوء على رسالتها ومشكلاتها وذلك لعقد شراكات متعددة لتفعيل هذه المدارس في مواجهة مشكلات التسرب الدراسي والحرمان من التعليم، وكذلك كسب التأييد المجتمعي وكسب تأييد الرأي العام لبرنامج التعليم المجتمعي ومدى فعاليته في مواجهة مشكلات التسرب من التعليم في المناطق المحرومة من المدارس العامة والتسرب الدراسي.

- المناقشة الجماعية:

وتستخدم في الوصول إلى قرارات جماعية بين وزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني والقيادات المجتمعية بشأن القضايا المختلفة المتعلقة ببرنامج التعليم المجتمعي.

- الوسائل السمعية والبصرية:

وتستخدم لتوعية وتبصير أهالي المجتمع بأهمية مدارس التعليم المجتمعي وتوضيح أهدافه وفلسفته والفئات المستهدفة وشروط الإلتحاق بالمدارس ودور هذه المدارس في مواجهة مشكلات التسرب الدراسي ورفع المستوى التعليمي للمناطق المحرومة من التعليم، حيث تعتبر الوسائل السمعية والبصرية لها تأثير قوى وسرعة وصول إلى أهالي المجتمع وتأثير في زيادة وعيهم بالتعليم المجتمعي كما أنها تتميز بمناسبتها مع الفئات المجتمعية في المناطق الريفية والنائية والفقيرة والمحرومة من خدمات التعليم (١٠٢).

هـ - أدوار المنظم الإجتماعي:

- دور الوسيط:

ويقوم المنظم الإجتماعي بممارسة دوره كوسيط بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية المعنية بالتعليم المجتمعي بحيث يكون حلقة الوصل بين المسئولين عن التعليم المجتمعي بالإدارات التعليمية

ومنظمات المجتمع المدني وأهالي المجتمع لتقريب وجهات النظر فيما يخص القضايا المتعلقة بتحقيق آليات الشراكة لتنفيذ برنامج التعليم المجتمعي.

- دور الخبير:

يقوم المنظم الإجتماعي بممارسة دور الخبير من خلال تزويد أطراف الشراكة بالمعلومات والحقائق فيما يتعلق بآليات الشراكة وبرنامج التعليم المجتمعي، كما يقوم بدوره بالتوعيه من خلال عقد اللقاءات مع الأهالي لشرح طبيعة وأهداف وأهمية التعليم المجتمعي بمساعدة جهات أو أشخاص متطوعين أو مشاركين من المجتمع المحلي.

- دور المخطط:

يعمل المنظم الإجتماعي مع فريق عمل من كافة الأطراف المعنية والشريكة بوضع الخطط الخاصة بمدارس التعليم المجتمعي من حيث تحديد الإحتياجات وتحديد الفئات المستهدفة وتحديد المشكلات ووضع مقترحات لكيفية مواجهة المشكلات (١٠٣).

دور المنظم الإجتماعي في مواجهة التسرب من التعليم:

- التنسيق بين العاملين بإدارات التربية وللتعليم لرصد حالات غياب الطلاب ودخولهم دائرة التسرب من التعليم.
- التواصل مع الأسرة وشرح أهمية التحاق أبنائهم المتسربين من التعليم بمدارس التعليم المجتمعي.
- التوعية المجتمعية بأهمية التعليم المجتمعي وقدرته على مواجهة مشكلة التسرب من التعليم من خلال تنظيم حملات توعوية.
- إبراز دور التعليم المجتمعي في مواجهة العديد من المشكلات التربوية والتعليمية المترتبة على التسرب من التعليم مثل عمالة الأطفال وانتشار الجريمة والزواج المبكر.
- المساهمة في عمل شراكات متعددة مع منظمات دولية ومحلية مهتمه بمواجهة مشكلات التعليم.
- الضغط لاستصدار تشريعات وقوانين تجبر أولياء الأمور على إلحاق الأبناء المتسربين من التعليم بمدارس التعليم المجتمعي.

سابعا: الإجراءات المنهجية لدراسة:

١- نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة للدراسات الوصفية التحليلية، حيث أنها تمكننا من الحصول على معلومات دقيقة حول واقع الشراكة المجتمعية بين الإدارات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني للحد من ظاهرة التسرب من التعليم من خلال مدارس التعليم المجتمعي.

٢- المنهج المستخدم:

تستخدم هذه الدراسة منهج المسح الإجتماعي الشامل بتطبيقه على جميع العاملين بأقسام التعليم المجتمعي بالإدارات التعليمية على مستوى محافظة أسيوط، وكذلك جميع العاملين على مشروع التعليم المجتمعي بجمعية الطفولة والتنمية بمحافظة أسيوط، حيث يعتبر هذا المنهج أكثر المناهج ملائمة للدراسة الوصفية.

٣- أدوات جمع البيانات: تم جمع البيانات باستخدام:

١- استمارة استبار طبقت على جميع العاملين بأقسام التعليم المجتمعي بالإدارات التعليمية على مستوى محافظة أسيوط (مجتمع الدراسة) حيث احتوت هذه الاستمارة على البيانات الأولية الخاصة بعينة الدراسة، بالإضافة إلى الأسئلة الخاصة بالإجابة على كل تساؤل من تساؤلات الدراسة.

حيث قامت الباحثة بإجراء الصدق الظاهري للإستمارة من خلال عرضها علي (٦) من المحكمين من أساتذة الخدمة الإجتماعية بجامعتي أسيوط وحلوان وفى ضوء ملاحظاتهم قامت الباحثة بتعديل وإعادة صياغة بعض الأسئلة وحذف بعض الأسئلة والاستجابات وإضافة أخرى وتم تعديل الاستمارة في ضوء ما أسفرت عنه ملاحظات الأساتذة حيث أصبحت الأداة في صورتها النهائية.

١- دليل مقابلة شبه مقننة مع العاملين على مشروع التعليم المجتمعي بجمعية الطفولة والتنمية بمحافظة أسيوط.

٤- مجالات الدراسة:

أ - **المجال البشري:** تم جمع البيانات من عينة قوامها(٨٦) مفردة وهم جميع العاملين بأقسام التعليم المجتمعي بالإدارات التعليمية بجميع مراكز محافظة أسيوط بالإضافة إلى (٢٢) مفردة وهم جميع العاملين بمشروع التعليم المجتمعي بجمعية الطفولة والتنمية بأسيوط وكان من أسباب اختيار جمعية الطفولة والتنمية هو أنها من أوائل الجمعيات التي تبنت مشروع التعليم المجتمعي بصعيد مصر وخاصة في محافظة أسيوط ولها إسهامات واضحة في التعليم المجتمعي بالمحافظة ولديها خبرات في تنفيذ الشراكات مع المؤسسات التعليمية كما تمت الإشارة إلى أدوارها في التعليم المجتمعي في الإطار النظري.

ب - **المجال المكاني:** تم تطبيق هذه الدراسة في نطاق محافظة أسيوط بمراكزها وعددها ١١مركز وهي: (مركز أسيوط – مركز الفتح- مركز أبنوب – مركز ديروط – مركز القوصية – مركز منفلوط – مركز أبو تيج- مركز الغنايم – مركز ساحل سليم – مركزالبداري- مركز صدفا).

جـ - **المجال الزمني :** تم إجراء الدراسة في الفترة من ٥/٨/ ٢٠١٨م حتى ١/ ١٠/ ٢٠١٨م.

ثامنا: عرض ومناقشة وتحليل نتائج الدراسة:

١- النتائج الخاصة بالعاملين بأقسام التعليم المجتمعي بالإدارات التعليمية:

أ- عرض ومناقشة وتحليل النتائج المتعلقة بخصائص عينة البحث من العاملين بأقسام التعليم المجتمعي بالإدارات التعليمية:

جدول رقم (١) يوضح خصائص عينة البحث من العاملين بأقسام التعليم المجتمعي بالإدارات التعليمية:

ن= ٨٦

	الاستجابة	التكرار	النسبة
السن	أقل من ٣٠ سنه	٨	%٩.٣٠
	من ٣١: ٣٥ سنه	١٤	%١٦.٢٩
	من ٣٦: ٤٠ سنة	٢٩	%٣٣.٧٢
	من ٤١: ٤٥ سنة	١٦	%١٨.٦٠
	من ٤٦: ٥٠ سنة	٨	%٩.٣٠
	من ٥١: ٥٥ سنة	٤	%٤.٦٥
	من ٥٦: ٦٠ سنة	٧	%٨.١٤
النوع	ذكر	٤٧	%٥٤.٦٥
	انثى	٣٩	%٤٥.٣٥
المؤهل الدراسي	تعليم متوسط	٧	%٨.١٤
	تعليم فوق متوسط	١٠	%١١.٦٢
	تعليم جامعي	٥٧	٦٦.٢٧٥
	تعليم فوق جامعي	١٢	%١٣.٩٥
عدد سنوات الخبرة في التعليم المجتمعي	أقل من ٥ سنوات	٢٣	%٢٦.٧٤
	من ٦: ١٠ سنوات	٤٣	%٥٠
	من ١١: ١٥ سنه	١١	%١٢.٧٩
	١٥ سنة فأكثر	٩	%١٠.٤٦
المجموع		٨٦	%١٠٠

باستقراء الجدول السابق رقم (١) والذي يوضح خصائص عينة البحث، يتضح من بيانات الجدول أن توزيع عينة البحث حسب الفئة العمرية يشير إلى أن الفئة العمرية (٣٦: ٤٠ سنة) تمثل النسبة الأعلي من عينة الدراسة بنسبة ٣٣.٧٢% ، تليها الفئة العمرية (٤١: ٤٥سنة) بنسبة ١٨.٦٠% ، ثم الفئة العمرية من (٣١: ٣٥ سنة) بنسبة ١٦.٢٩%، تليها الفئة العمرية (أقل من٣٠ سنة) و (٤٦: ٥٠ سنة) بنسبة ٩.٣٠% ثم الفئة العمرية (٥٦: أقل من٦٠ سنة) بنسبة ٨.١٤%، وتمثل الفئة العمرية (٥١: ٥٥ سنة) أقل فئة بنسبة ٤.٦٥%.

أما فيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب النوع فيمثل الذكور النسبة الأعلي من عينة الدراسة بنسبة ٥٤.٦٥% ويمثل الإناث النسبة الأقل بنسبة ٤٥.٣٥%.

وفيما يتعلق بتوزيع عينة البحث حسب المؤهل الدراسي فقد جاءت نتائجها كالتالي يمثل الحاصلون على تعليم جامعي النسبة الأعلي بنسبة ٦٦.٢٧% ، يليها الحاصلون على تعليم فوق جامعي بنسبة ١٣.٩٥% ، ثم الحاصلون على تعليم فوق متوسط بنسبة ١١.٦٢% ، والنسبة الأقل هم الحاصلون على تعليم متوسط بنسبة ٨.١٤%.

أما فيما يتعلق بتوزيع عينة البحث حسب عدد سنوات الخبرة فقد جاء من هم عدد سنوات الخبرة لديهم (من ٦: ١٠سنوات) النسبة الأعلي من عينة الدراسة بنسبة٥٠%، ومن هم عدد سنوات الخبرة لديهم (أقل من٥ سنوات) في الترتيب الثاني بنسبة ٢٦.٧٤%، ثم من هم عدد سنوات خبرتهم بالعمل في التعليم المجتمعي (من١١: ١٥سنة) بنسبة ١٢.٧٩%، ومن هم عدد سنوات خبرتهم بالتعليم المجتمعي (١٥سنة فأكثر) يمثلون النسبة الأقل بنسبة ١٠.٤٦%.

ب- عرض ومناقشة وتحليل النتائج المتعلقة بالإجابة علي تساؤلات الدراسة من وجهة نظر العاملين بأقسام التعليم المجتمعي بالإدارات التعليمية:

جدول رقم (٢) يوضح آليات التنسيق بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس المجتمع ن= ٨٦

م	العبارة	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
١	تنسق الإدارة التعليمية مع الجمعية عند تنفيذ انشطة لنشر معلومات عن أهمية المدارس المجتمعية في الحد من التسرب من التعليم بالمجتمع المحلي	٢٣٧	٢.٧٦	٩١.٨٦	٤
٢	تنسق الإدارة التعليمية مع الجمعية في تقديم الخدمات للمدارس	٢٤٢	٢.٨١	%٩٣.٧٩	٢

	المجتمعية لمنع ازدواج الخدمة				
٣	تتبادل الإدارة التعليمية الموارد والامكانيات مع الجمعية لمساعدة مدارس المجتمع على القيام بدورها	٢٠٢	٢.٣٤	%٧٨.٢٩	٧
٤	هناك تنسيق بين الإدارة التعليمية والجمعية لتنفيذ انشطة مشتركة داخل المدارس المجتمعية	٢٤٤	٢.٨٣	%٩٤.٥٧	١
٥	هناك تنسيق اداري بين الإدارة التعليمية والجمعية فيما يتعلق بإجراءات الحد من التسرب من التعليم في المجتمعات المحلية	١٨٥	٢.١٥	%٧١.٧٠	٩
٦	تشترك كلا من الإدارة التعليمية والجمعية في تنفيذ آليات لتحقيق مشاركة فعالة من المجتمع المحلي في الحد من التسرب من التعليم	١٨٩	٢.١٩	%٧٣.٢٦	٨
٧	تنسق الإدارة التعليمية مع الجمعية في نشر الوعي بقضايا التسرب من التعليم	٢٠٩	٢.٤٣	%٨١	٦
٨	تنسق الإدارة التعليمية مع الجمعية في نشر الوعي بالمدارس المجتمعية واهميتها	٢٢٩	٢.٦٦	%٨٨.٧٦	٥
٩	تنسق الإدارة التعليمية مع الجمعية لمناقشة العقبات التي تواجه المدارس المجتمعية	٢٣٨	٢.٧٧	%٩٢.٢٤	٣
المجموع		١٩٧٥			
الدرجة النسبية		%٨٥.٠٦			

يوضح جدول رقم (٢) النتائج المرتبطة بآليات التنسيق بين أقسام التعليم المجتمعي بالإدارة التعليمية والجمعية حيث بلغت الدرجة النسبية لهذا المتغير٨٥.٠٦%، وهي نسبة مرتفعة حيث يعتبر التنسيق من أهم آليات الشراكة وبدونه يكون هناك ازدواج وتضارب في الخدمات المقدمة وقد يكون نجاح الشراكة المجتمعية بين الإدارات التعليمية وجمعية الطفولة والتنمية يعتمد إلى حد كبير على نجاح عمليات التنسيق بينهما لما يرتبط به من التخطيط، التنظيم، التوظيف، التحفيز، القيادة، والضبط والمراقبة، وتؤكد دراسة أبو النجا العمري (٢٠٠٨م) على أن التنسيق أحد الآليات ذات الأهمية في برامج الشراكة المجتمعية التي أشارت إلى أن الشراكة تساعد في تعديل وجهات النظر والتنسيق بين الأدوار المختلفة للمؤسسات (١٠٥) وقد وجاء ترتيب العبارات طبقاً للدرجة النسبية والمتوسط الوزني المرجح كالتالي:

في المرتبة الأولي عبارة هناك تنسيق بين الإدارة التعليمية والجمعية لتنفيذ انشطة مشتركة داخل المدارس المجتمعية " بدرجة نسبية **٩٤.٥٧%** ومتوسط وزني مرجح **٢.٨٣**، وتأتي في المرتبة الثانية عبارة " تنسق الإدارة التعليمية مع الجمعية في تقديم الخدمات للمدارس المجتمعية لمنع إزدواج الخدمة " بدرجة نسبية ٩٣.٧٩% ومتوسط وزني مرجح ٢.٨١، تليها في المرتبة الثالثة عبارة " تنسق الإدارة التعليمية مع الجمعية لمناقشة العقبات التي تواجه المدارس المجتمعية " بدرجة نسبية**٩٢.٢٤%** ومتوسط وزني مرجح **٢.٧٧**، أما في المرتبة الرابعة عبارة "تنسق الإدارة التعليمية مع الجمعية عند تنفيذ أنشطة لنشر معلومات عن أهمية المدارس المجتمعية في الحد من التسرب من التعليم بالمجتمع المحلي "بدرجة نسبية **٩١.٨٦%** ومتوسط وزني مرجح **٢.٧٦**، ثم تأتي في المرتبة الخامسة عبارة "تنسق الإدارة التعليمية مع الجمعية في نشر الوعي بالمدارس المجتمعية وأهميتها " بدرجة نسبية**٨٨.٧٦%** ومتوسط وزني مرجح**٢.٦٦**، تليها في المرتبة السادسة عبارة "تنسق الإدارة التعليمية مع الجمعية في نشر الوعي بقضايا التسرب من التعليم " بدرجة نسبية**٨١%** ومتوسط وزني مرجح**٢.٤٣**، ثم في المرتبة السابعة عبارة "تتبادل الإدارة التعليمية الموارد والامكانيات مع الجمعية لمساعدة مدارس المجتمع على القيام بدورها " بدرجة نسبية **٧٨.٢٩%** ومتوسط وزني مرجح**٢.٣٤**، وتأتي في المرتبة الثامنة كلاً من عبارة "تشترك كلاً من الإدارة التعليمية والجمعية في تنفيذ آليات لتحقيق مشاركة فعالة من المجتمع المحلي في الحد من التسرب من التعليم "بدرجة نسبية **٧٣.٢٦%** ومتوسط وزني مرجح**٢.١٩**، في المرتبة الأخيرة عبارة "هناك تنسيق إداري بين الإدارة التعليمية والجمعية فيما يتعلق بإجراءات الحد من التسرب من التعليم في المجتمعات المحلية "بدرجة نسبية٧١.٧٠% ومتوسط وزني مرجح **٢.١٥**.

جدول رقم (٣) يوضح آليات التخطيط بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس المجتمع ن= ٨٦

م	العبارة	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
١	تتعاون الإدارة التعليمية مع الجمعية في التخطيط لتوفير المناخ التربوي والتعليمي المناسب بالمدارس المجتمعية	٢٤٩	٢.٨٩	%٩٦.٥١	١
٢	تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعية في وضع الخطط التطويرية للعملية التعليمية بمدارس المجتمع	٢٣٨	٢.٧٧	%٩٢.٢٥	٣
٣	تشارك الإدارة التعليمية الجمعية عند التخطيط لمواجهة نقص الكوادر التدريسية بالمدارس المجتمعية	٢٣١	٢.٦٨	%٨٩.٥٣	٤

٤	تشترك كلا من الإدارة التعليمية والجمعية في التخطيط لإيجاد المدرسة المجتمعية الفاعلة	٢٠٠	٢.٣٣	%٧٧.٥٢	٦
٥	تخطط كلا من الإدارة التعليمة والجمعية في عملية تبادل الزيارات بينهما الى المدارس	١٨٨	٢.١٨	%٧٢.٨٧	٨
٦	تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعية في عمل دراسات جدوى عند التوسع في انشاء المدارس المجتمعية	١٩٨	٢.٣٠	%٧٦.٧٤	٧
٧	هناك خطة تفصيلية مشتركة بين الإدارة التعليمية والجمعية تبين كيفية الوصول الى الأهداف التي تم وضعها	٢٠٧	٢.٤١	%٨٠.٢٣	٥
٨	هناك تحديد واضح لأدوار كل طرف في تحقيق الأهداف التي تم الاتفاق عليها بين الإدارة التعليمية والجمعية	٢٤٣	٢.٨١	%٩٤.١٩	٢
المجموع		١٧٥٤			
الدرجة النسبية		%٨٤.٩٨			

يوضح جدول رقم (٣) النتائج المرتبطة بآليات التخطيط بين أقسام التعليم المجتمعي بالإدارة التعليمية والجمعية حيث بلغت الدرجة النسبية لهذا المتغير ٨٤.٩٨%، وقد يرجع ذلك إلى قيام وزارة التربية والتعليم بوضع خطة واضحة لتحديد أدوار كلاً من أقسام التعليم المجتمعي بالإدارات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني الشريكة في العملية التعليمية حول مهام وأدوار كلاً منهما في مدارس التعليم المجتمعي، ويتفق ذلك مع ما جاء في دراسة علاء مغازي (٢٠٠٦م) والتي أشارت إلى أن الشراكة بين القطاع الأهلي والحكومي تتضمن التخطيط لبرامج الرعاية الإجتماعية والمتابعة الحقيقية لتنفيذ الخطط والبرامج وتنفيذ الأهداف (١٠٥)، وجاء ترتيب العبارات طبقاً للدرجة النسبية والمتوسط الوزني المرجح كالتالي:

في المرتبة الأولي عبارة تتعاون الإدارة التعليمية مع الجمعية في التخطيط لتوفير المناخ التربوي والتعليمي المناسب بالمدارس المجتمعية "بدرجة نسبية ٩٦.٥١% ومتوسط وزني مرجح ٢.٨٩، تليها في المرتبة الثانية عبارة "هناك تحديد واضح لأدوار كل طرف في تحقيق الأهداف التي تم الاتفاق عليها بين الإدارة التعليمية والجمعية "بدرجة نسبية ٩٤.١٩% ومتوسط وزني مرجح ٢.٨١، ثم في المرتبة الثالثة عبارة "تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعية عند وضع الخطط التطويرية للعملية التعليمية بمدارس المجتمع "بدرجة نسبية ٩٢.٢٥% ومتوسط وزني مرجح ٢.٧٧، أما في المرتبة الرابعة عبارة "تشارك الإدارة التعليمية الجمعية في التخطيط لمواجهة نقص الكوادر التدريسية بالمدارس المجتمعية "بدرجة نسبية

٨٩.٥٣% ومتوسط وزني مرجح ٢.٦٨، في حين تأتي في المرتبة الخامسة عبارة "هناك خطة تفصيلية مشتركة بين الإدارة التعليمية والجمعية تبين كيفية الوصول إلى الأهداف التي تم وضعها "بدرجة نسبية ٨٠.٢٣% ومتوسط وزني مرجح ٢.٤١، تليها في المرتبة السادسة عبارة "تشترك كلاً من الإدارة التعليمية والجمعية في التخطيط لإيجاد المدرسة المجتمعية الفاعلة "بدرجة نسبية ٧٧.٥٢% ومتوسط وزني مرجح ٢.٣٣ ، ثم تأتي في المرتبة السابعة عبارة "تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعية في عمل دراسات جدوى عند التوسع في إنشاء المدارس المجتمعية "درجة نسبية ٧٦.٧٤% ومتوسط وزني مرجح ٢.٣٠، في المرتبة الأخيرة عبارة "تخطط كلاً من الإدارة التعليمة والجمعية في عملية تبادل الزيارات بينهما إلى المدارس "بدرجة نسبية ٧٢.٨٧% ومتوسط وزني مرجح ٢.١٨.

جدول رقم (٤) يوضح آليات الإتصال بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس المجتمع ن= ٨٦

م	العبارة	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
١	تحرص الإدارة التعليمية على فتح قنوات اتصال بينها وبين الجمعية	٢٣٨	٢.٧٧	%٩٢.٢٤	٢
٢	تقوم الإدارة التعليمية بعمل اجتماعات دورية مشتركة مع الجمعية لمناقشة ما يتعلق بالمدارس المجتمعية	٢١٩	٢.٥٥	%٨٤.٨٨	٤
٣	تستخدم الإدارة التعليمية وسائل الإتصال الحديثة لتسهيل تبادل المعلومات بينها وبين الجمعية	٢٠٣	٢.٣٦	%٧٨.٦٨	٨
٤	هناك تبادل زيارات بين الجمعية والإدارة التعليمية فيما يتعلق باوضاع المدارس المجتمعية	٢١٢	٢.٤٦	%٨٢.١٧	٦
٥	تستخدم الإدارة التعليمية وسائل الإتصال التقليدية في التواصل مع الجمعية	٢٢٧	٢.٦٤	%٨٧.٩٨	٣
٦	تقوم الإدارة التعليمية بعمل لقاءات مفتوحة مع الجمعية لمناقشة قضايا التسرب من التعليم	٢٠٤	٢.٧٣	%٧٩.٠٦	٧
٧	تتصل الإدارة التعليمية مع الجمعية لدراسة التحديات التي تواجه المدارس المجتمعية بدورها في المجتمع المحلي	٢١٨	٢.٥٣	%٨٤.٤٩	٥
٨	تضع الإدارة التعليمية استراتيجيات تشجع التواصل بينها وبين	١٩٩	٢.٣١	٧٧.١٣	٩

	الجمعية فيما يتعلق بمدارس التعليم المجتمعي				
٩	تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعية في اصدار نشرات لاطلاع المجتمع المحلي على أدوار المدارس المجتمعية	٢٤٢	٢.٨١	%٩٣.٧٩	١
١٠	تقدم كلا من الإدارة التعليمية والجمعية تقارير عن أنشطتها بمدارس المجتمع على موقعها الإلكتروني	١٩٤	٢.٢٦	%٧٥.١٩	١٠
المجموع		**٢١٥٦**			
الدرجة النسبية		**%٨٣.٥٧**			

يوضح جدول رقم (٤) النتائج المرتبطة بآليات الإتصال بين أقسام التعليم المجتمعي بالإدارة التعليمية والجمعية حيث بلغت الدرجة النسبية لهذا المتغير ٨٣.٥٧%، ويعتبر الإتصال بين أقسام التعليم المجتمعي بالإدارات التعليمية والجمعية من أساسيات الشراكة حيث يكفل الإتصال الناجح تحقيق أهداف أطراف الشراكة ويعتمد على عملية الإتصال عمليات التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات والتدريب وغيرها من آليات الشراكة، وقد أشارت دراسة Miwa – Keiko (2000) إلي ضرورة بناء الشراكة من خلال عمليات الإتصال الدائم بينهما لتقليل العيوب ومواجهة المعوقات ، مع زيادة إمكانياتها وهو ما سيؤدي إلي شراكة أكثر فعالية (١٠٦)، واتفقت معها أيضا دراسة Wall & Milan And Others (2000) في تحديد مجموعة الأنشطة والمجالات التي تدعم العلاقة بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدني وهي الإتصال بين المدرسة وتلك المنظمات(١٠٧).

وجاء ترتيب العبارات طبقاً للدرجة النسبية والمتوسط الوزني المرجح كالتالي:

في المرتبة الأولي عبارة "تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعية في إصدار نشرات لإطلاع المجتمع المحلي على أدوار المدارس المجتمعية "بدرجة نسبية٩٣.٧٩% ومتوسط وزني مرجح٢.٨١، تليها في المرتبة الثانية عبارة "تحرص الإدارة التعليمية على فتح قنوات إتصال بينها وبين الجمعية "بدرجة نسبية ٩٢.٢٤% ومتوسط وزني مرجح ٢.٧٧، وتأتي في المرتبة الثالثة عبارة "تستخدم الإدارة التعليمية وسائل الإتصال التقليدية في التواصل مع الجمعية "بدرجة نسبية ٨٧.٩٨% ومتوسط وزني مرجح ٢.٦٤، أما في المرتبة الرابعة عبارة "تقوم الإدارة التعليمية بعمل إجتماعات دورية مشتركة مع الجمعية لمناقشة ما يتعلق بالمدارس المجتمعية "بدرجة نسبية ٨٤.٨٨% ومتوسط وزني مرجح ٢.٥٥، تليها في المرتبة الخامسة عبارة "تنسق الإدارة التعليمية مع الجمعية في دراسة التحديات التي تواجه المدارس المجتمعية بدورها في المجتمع المحلي "بدرجة نسبية ٨٤.٤٩% ومتوسط وزني مرجح ٢.٥٣، وتأتي في المرتبة السادسة عبارة "هناك تبادل زيارات بين الجمعية والإدارة التعليمية فيما يتعلق بأوضاع المدارس المجتمعية

"بدرجة نسبية ٨٢.١٧% ومتوسط وزني مرجح ،٢.٤٦، ثم تأتي في المرتبة السابعة عبارة "تقوم الإدارة التعليمية بعمل لقاءات مفتوحة مع الجمعية لمناقشة قضايا التسرب من التعليم "بدرجة نسبية ٧٩.٠٦% ومتوسط وزني مرجح ٢.٧٣، وفي المرتبة الثامنة عبارة "تستخدم الإدارة التعليمية وسائل الإتصال الحديثة لتسهيل تبادل المعلومات بينها وبين الجمعية "بدرجة نسبية **٧٨.٦٨%** ومتوسط وزني مرجح **٢.٣٦**، ثم تأتي في المرتبة التاسعة عبارة "تضع الإدارة التعليمية استراتيجيات تشجع التواصل بينها وبين الجمعية فيما يتعلق بمدارس التعليم المجتمعي "بدرجة نسبية **٧٧.١٣%** ومتوسط وزني مرجح **٢.٣١**، وفي المرتبة الأخيرة عبارة "تقدم كلا من الإدارة التعليمية والجمعية تقارير عن أنشطتها بمدارس المجتمع على موقعها الإلكتروني "بدرجة نسبية ٧٥.١٩% ومتوسط وزني مرجح ٢.٢٦.

جدول رقم (٥) يوضح آليات التعاون بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس المجتمع ن= ٨٦

م	العبارة	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
١	تتعاون الإدارة التعليمية مع الجمعية لوضع استراتيجية مستقبلية للعملية التعليمية في مدارس المجتمع في ضوء المستجدات العالمية والمحلية	٢٢٧	٢.٦٤	%٨٧.٩٨	٥
٢	تتعاون الإدارة التعليمية مع الجمعية في عقد المؤتمرات لوضع الحلول لمشكلات مدارس المجتمع	١١٣	١.٣١	%٤٣.٧٩	١٠
٣	تتعاون الإدارة التعليمية مع الجمعية في نشر الوعي بالمجتمع المحلي حول دور مدارس المجتمع في التخفيف من مشكلات التسرب من التعليم	٢٤٣	٢.٨٢	%٩٤.١٨	٣
٤	تتعاون الإدارة التعليمية مع الجمعية في تقديم الدعم المالي للطلاب المحتاجين	٢٤٠	٢.٧٩	%٩٣.٠٢	٤
٥	تتعاون الإدارة التعليمية مع الجمعية في تقديم الدعم المالي لأنشطة المدرسية	٢٤٦	٢.٨٦	%٩٥.٣٥	١
٦	تتعاون الإدارة التعليمية مع الجمعية في توفير البنية التحتية والتجهيزات اللازمة للمدارس المجتمعية	٢٤٤	٢.٨٣	%٩٤.٥٧	٢
٧	تقوم الإدارة التعليمية بالتعاون مع الجمعية بتنفيذ برامج إعلامية	١٩٣	٢.٢٤	%٧٤.٨١	٨

	لتثقيف المجتمع حول خطر التسرب من التعليم على المجتمع				
٨	تقوم الإدارة التعليمية بالتعاون مع الجمعية بتنفيذ برامج إعلامية لتثقيف المجتمع حول أهداف المدارس المجتمعية	١٨٦	٢.١٦	%٧٢.٠٩	٩
٩	تعمل الإدارة التعليمية بالتعاون مع الجمعية على فتح قنوات اتصال مع أهل الخير في المجتمع لتقديم الدعم المالي للمدارس المجتمعية	٢٢٥	٢.٦٢	%٨٧.٢١	٦
١٠	هناك تعاون فيما بين الإدارة التعليمية والجمعية في عملية صنع القرار	٢٠٨	٢.٤٢	%٨٠.٦٢	٧
المجموع		**٢١٢٥**			
الدرجة النسبية		**%٨٢.٣٦**			

يوضح جدول رقم (٥) النتائج المرتبطة بآليات التعاون بين أقسام التعليم المجتمعي بالإدارة التعليمية والجمعية حيث بلغت الدرجة النسبية لهذا المتغير**٨٢.٣٦%**، وترتبط آليات التعاون بآليات التنسيق حيث يكمل كلا منهما الآخر وتؤكد الكتابات النظرية على أن التعاون والتكاتف والرؤية الجماعية المشتركة بين أطراف الشراكة تمكنهم من زيادة قدراتهم على الأداء وإيجاد حلول إبداعية لمشاكلهم وتؤكد دراسة عادل عزت (٢٠٠٨م) على حاجة منظمات المجتمع المدني لتعاون المنظمات الحكومية معها وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والمادي وتزويدها بالمعلومات عن الجهات المانحة، كما أبرزت الدراسة حاجة المنظمات الحكومية إلى منظمات المجتمع المدني في تحقيق المرونة الإدارية والقيام بأعمال لا تستطيع أدائها والاستجابة إلى الخدمات الطارئة والجديدة بشكل أكثر فاعلية وجعل المنظمات الحكومية أكثر استجابة لمتطلبات الجماهير وإنها مصدر لاستقطاب العناصر ذات الخبرة والكفاءة (١٠٩)، وجاء ترتيب العبارات طبقاً للدرجة النسبية والمتوسط الوزني المرجح كالتالي:

في المرتبة الأولي عبارة "تتعاون الإدارة التعليمية مع الجمعية في تقديم الدعم المالي لأنشطة المدرسية "بدرجة نسبية ٩٥.٣٥% ومتوسط وزني مرجح ٢.٨٦، تليها في المرتبة الثانية عبارة "تتعاون الإدارة التعليمية مع الجمعية في توفير البنية التحتية والتجهيزات اللازمة للمدارس المجتمعية " بدرجة نسبية ٩٤.٥٧% ومتوسط وزني مرجح ٢.٨٣، وتأتي في المرتبة الثالثة عبارة "تتعاون الإدارة التعليمية مع الجمعية في نشر الوعي بالمجتمع المحلي حول دور مدارس المجتمع في التخفيف من مشكلات التسرب من التعليم "بدرجة نسبية٩٤.١٨% ومتوسط وزني مرجح ٢.٨٢، أما في المرتبة الرابعة عبارة "تتعاون الإدارة التعليمية مع الجمعية في تقديم الدعم المالي للطلاب المحتاجين "بدرجة نسبية٩٣.٠٢% ومتوسط

وزني مرجح ٢.٧٩، تليها في المرتبة الخامسة عبارة "تتعاون الإدارة التعليمية مع الجمعية لوضع استراتيجية مستقبلية للعملية التعليمية في مدارس المجتمع في ضوء المستجدات العالمية والمحلية "بدرجة نسبية٨٧.٩٨% ومتوسط وزني مرجح٢.٦٤، وتأتي في المرتبة السادسة عبارة "تعمل الإدارة التعليمية بالتعاون مع الجمعية على فتح قنوات اتصال مع أهل الخير في المجتمع لتقديم الدعم المالي للمدارس المجتمعية "بدرجة نسبية٨٧.٢١% ومتوسط وزني مرجح٢.٦٢، ثم تأتي في المرتبة السابعة عبارة "هناك تعاون فيما بين الإدارة التعليمية والجمعية في عملية صنع القرار "بدرجة نسبية ٨٠.٦٢% ومتوسط وزني مرجح ٢.٤٢، وفي المرتبة الثامنة عبارة "تقوم الإدارة التعليمية بالتعاون مع الجمعية بتنفيذ برامج إعلامية لتثقيف المجتمع حول خطر التسرب من التعليم على المجتمع "بدرجة نسبية **٧٤.٨١%** ومتوسط وزني مرجح **٢.٤٢**، ثم تأتي في المرتبة التاسعة عبارة "تقوم الإدارة التعليمية بالتعاون مع الجمعية بتنفيذ برامج إعلامية لتثقيف المجتمع حول أهداف المدارس المجتمعية "بدرجة نسبية **٧٢.٠٩%** ومتوسط وزني مرجح **٢.١٦**، وفي المرتبة الأخيرة عبارة "تتعاون الإدارة التعليمية مع الجمعية في عقد المؤتمرات لوضع الحلول لمشكلات مدارس المجتمع "بدرجة نسبية **٤٣.٧٩**% ومتوسط وزني مرجح ١.٣١.

جدول رقم (٦) يوضح آليات توحيد السياسات بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس المجتمع ن= ٨٦

م	العبـــــــــــــــــــــــــارة	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
١	هناك خطة عمل مشتركة بين الإدارة التعليمية والجمعية فيما يتعلق بالتعليم المجتمعي	٢٤٨	٢.٨٨	%٩٦.١٢	٢
٢	تنفذ الإدارة التعليمية بالتعاون مع الجمعية برامج مشتركة لتوعية المجتمع بخطر التسرب من التعليم	٢٣٩	٢.٧٨	%٩٢.٦٤	٤
٣	تجتمع الإدارة التعليمية مع الجمعية لتقديم الآراء والمقترحات فيما يتعلق بالأنشطة التعليمية بمدارس المجتمع	٢١٧	٢.٥٢	%٨٤.١١	٦
٤	تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعية في نقل رؤية وأهداف المدرسة المجتمعية الى المجتمع المحلي	١٩٩	٢.٣١	%٧٧.١٣	٧
٥	تعمل الإدارة التعليمية مع الجمعية في توليد قناعات للمجتمع المحلي بأن المدارس المجتمعية وجدت لخدمة ابناءهم المتسربين والمحرومين من التعليم	٢٤٢	٢.٨١	%٩٣.٧٩	٣

٦	تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعية في اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بالعملية التعليمية بالمدارس المجتمعية	٢٣٧	٢.٧٦	%٩١.٨٦	٥
٧	هناك رؤية مشتركة بين الإدارة التعليمية والجمعية فيما يتعلق بما يتم تنفيذه في مدارس المجتمع	٢٥١	٢.٩٢	%٩٧.٢٩	١
المجمـــــــــــــــــــــــــــوع		١٦٣٣			
الدرجة النسبية		%٩٠.٤٢			

يوضح جدول رقم (٧) النتائج المرتبطة بآليات توحيد السياسات بين أقسام التعليم المجتمعي بالإدارة التعليمية والجمعية حيث بلغت الدرجة النسبية لهذا المتغير**٨٣.٥٧%**، وقد يرجع ذلك إلى إيمان كل طرف من أطراف الشراكة بأنهم مسئولون مسئولية شخصية وقانونية وأخلاقية عن نجاح الشراكة، كما تؤكد الكتابات النظرية على أنه من خلال توحيد السياسات يمكن التوصل إلى رؤية محتملة أو متوقعة للنتائج التي تنتج عن الشراكة بين المؤسسات، وتحديد الأدوار الواضحة والمهام المستقبلية لكل طرف من أطراف الشراكة، بغية التحرك وفق أسلوب محدد وجديد وفعال نحو تنفيذ الشراكة وجاء ترتيب العبارات طبقاً للدرجة النسبية والمتوسط الوزني المرجح كالتالي:

في المرتبة الأولي عبارة "هناك رؤية مشتركة بين الإدارة التعليمية والجمعية فيما يتعلق بما يتم تنفيذه في مدارس المجتمع "بدرجة نسبية**٩٧.٢٩%** ومتوسط وزني مرجح ٢.٩٢، تليها في المرتبة الثانية عبارة "هناك خطة عمل مشتركة بين الإدارة التعليمية والجمعية فيما يتعلق بالتعليم المجتمعي "بدرجة نسبية **٩٦.١٢%** ومتوسط وزني مرجح ٢.٨٨، وتأتي في المرتبة الثالثة عبارة "تعمل الإدارة التعليمية مع الجمعية في توليد قناعات للمجتمع المحلي بأن المدارس المجتمعية وجدت لخدمة أبناءهم المتسربين والمحرومين من التعليم "بدرجة نسبية**٩٣.٧٩%** ومتوسط وزني مرجح٢.٨١، أما في المرتبة الرابعة عبارة "تنفذ الإدارة التعليمية بالتعاون مع الجمعية برامج مشتركة لتوعية المجتمع بخطر التسرب من التعليم "بدرجة نسبية**٩٢.٦٤%** ومتوسط وزني مرجح ٢.٧٨، تليها في المرتبة الخامسة عبارة "تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعية في اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بالعملية التعليمية بالمدارس المجتمعية" بدرجة نسبية**٩١.٨٦%** ومتوسط وزني مرجح٢.٧٦، وفي المرتبة الأخيرة عبارة "تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعية في نقل رؤية وأهداف المدرسة المجتمعية الى المجتمع المحلي "بدرجة نسبية ٧٧.١٣% ومتوسط وزني مرجح ٢.٣١.

جدول رقم (٧) يوضح آليات التدريب بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس المجتمع ن= ٨٦

م	العبـــــــــــــــــــــــــــارة	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجـــــة النسبية	الترتيب
١	تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعيات فـــي تـــدريب العـــاملين بالجمعية وأقسام التعليم المجتمعي بالإدارة على تنفيـــذ آليـــات الشراكة بينهما	١٨٢	٢.١٢	%٧٠.٥٤	٥
٢	تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعيـــة فـــي تـــدريب العـــاملين بالجمعية وأقسام التعليم المجتمعي بالإدارة على استخدام وسائل الإتصال الحديثة	١٩٢	٢.٢٣	%٧٤.٤٢	٤
٣	تقوم كلا من الإدارة التعليميـــة والجمعيـــة بتـــدريب العـــاملين بمشروع التعليم المجتمعي على كيفية التنسيق فيما بينهم	٢٣٧	٢.٧٦	%٩١.٨٦	٢
٤	تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعيات فـــي تـــدريب العـــاملين بالجمعية وأقسام التعليم المجتمعي بالإدارة على التقويم المستمر لأنشطتهم	١٩٤	٢.٢٦	%٧٥.٩١	٣
٥	تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعية في وضع برامج مشـــتركة لتطوير أساليب التدريب والتعليم للعاملين بمشـــروع المـــدارس المجتمعية	٢٣٩	٢.٧٨	%٩٢.٦٤	١
٦	توفر كلا من الإدارة التعليميـــة والجمعيـــة تـــدريب للعـــاملين بمشروع التعليم المجتمعي على إدارة المشروعات	١٧٢	٢.٠٠	%٦٦.٦٧	٦
المجمـــــــــــــــــــــــــــوع		١٢١٦			
الدرجة النسبية		%٧٨.٥٥			

يوضح جدول رقم (٧) النتائج المرتبطة بآليات التدريب المشتركة بين أقسام التعلـــيم المجتمعـــي بالإدارة التعليمية والجمعية حيث بلغت الدرجة النسبية لهذا المتغير٧٨.٥٥%، ويعتبر التدريب المســـتمر أحد الآليات ذات الأهمية لبناء الشراكات وبقائها واستمراريتها لما قد يكون له من دور أساسي وجوهري في إطلاع العاملين بمشروع التعليم المجتمعي سواء بالإدارة التعليمية أو الجمعية على ما هو حديث فـــي مجال التعليم المجتمعي بالإضافة إلى صقل خبراتهم نظراً للتغير والتطور السريع فـــي مجـــال التعلـــيم

المجتمعي حتى يكونوا قادرين على ملاحقة هذه التطورات، وجاء ترتيب العبارات طبقاً للدرجة النسبية والمتوسط الوزني المرجح كالتالي:

في المرتبة الأولي عبارة "تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعية في وضع برامج مشتركة لتطوير أساليب التدريب والتعليم للعاملين بمشروع المدارس المجتمعية "بدرجة نسبية٩٢.٦٤% ومتوسط وزني مرجح ٢.٧٨، تليها في المرتبة الثانية عبارة "تقوم كلا من الإدارة التعليمية والجمعية بتدريب العاملين بمشروع التعليم المجتمعي على كيفية التنسيق فيما بينهم "بدرجة نسبية٩١.٨٦% ومتوسط وزني مرجح ٢.٧٦، وتأتي في المرتبة الثالثة عبارة "تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعيات في تدريب العاملين بالجمعية وأقسام التعليم المجتمعي بالإدارة على التقويم المستمر لأنشطتهم "بدرجة نسبية٧٥.٩١% ومتوسط وزني مرجح ٢.٢٦، أما في المرتبة الرابعة عبارة "تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعية في تدريب العاملين بالجمعية وأقسام التعليم المجتمعي بالإدارة على استخدام وسائل الإتصال الحديثة "بدرجة نسبية٧٤.٤٢% ومتوسط وزني مرجح ٢.٢٣، تليها في المرتبة الخامسة عبارة "تشترك الإدارة التعليمية مع الجمعيات في تدريب العاملين بالجمعية وأقسام التعليم المجتمعي بالإدارة على تنفيذ آليات الشراكة بينهما "بدرجة نسبية ٧٠.٥٤% ومتوسط وزني مرجح ٢.١٢، وفي المرتبة الأخيرة عبارة "وفر كلاً من الإدارة التعليمية والجمعية تدريب للعاملين بمشروع التعليم المجتمعي على إدارة المشروعات "بدرجة نسبية ٦٦.٦٧% ومتوسط وزني مرجح ٢.٠٠.

جدول رقم (٨) يوضح آليات توفير البيانات والمعلومات بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس المجتمع ن= ٨٦

م	العبارة	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
١	تشترك كلاً من الإدارة التعليمية والجمعية في تبادل المعلومات حول نتائج البحوث الخاصة بعلاج مشكلات التسرب من التعليم	١٢١	١.٤١	%٤٦.٨٩	٨
٢	تسهل كلاً من الإدارة التعليمية والجمعية عملية تبادل المعلومات مع بعضهم البعض	٢٣٤	٢.٧٢	%٩٠.٦٨	٦
٣	تتبادل كلاً من الإدارة التعليمية والجمعية نتائج تحليل الاستبيانات والاجتماعات لتحقيق أقصي استفادة منها	٢٤١	٢.٨٠	%٩٣.٤١	٥
٤	تتبادل الإدارة التعليمية والجمعية الخبرات فيما يتعلق بتجارب الحد من التسرب التعليم	٢٤٩	٢.٨٩	%٩٦.٥١	٣

٥	هناك آليات تسهل سبل التواصل وتبادل المعلومات بين الإدارة التعليمية والجمعية	٢٥١	٢.٩١	%٩٧.٢٩	٢
٦	هناك سرعة في عملية نقل المعلومات والبيانات بين الإدارة التعليمية والجمعية	٢٤٣	٢.٨٢	%٩٤.١٨	٤
٧	هناك قاعدة بيانات مشتركة بين الإدارة التعليمية والجمعية فيما يتعلق بأمور الحد من التسرب من التعليم	٢٢٢	٢.٥٨	%٨٦.٠٤	٧
٨	تتبادل الإدارة التعليمية والجمعية التقارير الدورية حول الأنشطة التي يتم تنفيذها	٢٥٣	٢.٩٤	%٩٨.٠٦	١
المجموع		١٨١٤			
الدرجة النسبية		%٨٧.٨٩			

يوضح جدول رقم (٨) النتائج المرتبطة بآليات الشراكة المتصلة بتوفير البيانات والمعلومات بين أقسام التعليم المجتمعي بالإدارة التعليمية والجمعية، وتعتبر آليات تبادل المعلومات والبيانات بين أقسام التعليم المجتمعي بالإدارات التعليمية والجمعية أحد الآليات المهمة لما قد يترتب عليها من تحديد مهام ودور كل طرف من أطراف الشراكة حتى لا يحدث تصادم في القرارات وحتى لا تتعارض الإجراءات مع بعضها البعض، وكذلك بناء الخطة المستقبلية وكذلك التقويم المستمر لما يتم تنفيذه، حيث بلغت الدرجة النسبية لهذا المتغير٨٧.٨٩%، وقد أكدت دراسة سحر مبروك (٢٠٠٩م) على أهمية آليات توفير المعلومات لنجاح عملية الشراكة بين الجهات الشريكة (١١٠) واتفقت معها دراسة إقبال السمالوطي (٢٠٠٣م) مع في ضرورة بناء الية تضمن استمرار المشروعات التكاملية بين المدارس والجمعيات الأهلية ، بالإضافة إلي عقد لقاءات دورية لتبادل الآراء والخبرات بين الجمعيات الأهلية والمدارس من خلال العمل المشترك في مشروعات تنموية لخدمة قضايا التعليم (١١١)، وجاء ترتيب العبارات طبقاً للدرجة النسبية والمتوسط الوزني المرجح كالتالي:

في المرتبة الأولي عبارة "تتبادل الإدارة التعليمية والجمعية التقارير الدورية حول الأنشطة التي يتم تنفيذها "بدرجة نسبية٩٨.٠٦% ومتوسط وزني مرجح٢.٩٤، تليها في المرتبة الثانية عبارة "هناك آليات تسهل سبل التواصل وتبادل المعلومات بين الإدارة التعليمية والجمعية "بدرجة نسبية٩٧.٢٩% ومتوسط وزني مرجح٢.٩١، وتأتي في المرتبة الثالثة عبارة "تتبادل الإدارة التعليمية والجمعية الخبرات فيما يتعلق بتجارب الحد من التسرب التعليم "بدرجة نسبية٩٦.٥١% ومتوسط وزني مرجح ٢.٨٩، أما في المرتبة الرابعة عبارة "هناك سرعة في عملية نقل المعلومات والبيانات بين الإدارة التعليمية والجمعية "بدرجة

نسبية٩٤.١٨% ومتوسط وزني مرجح٢.٨٢، تليها في المرتبة الخامسة عبارة "تتبادل كلا من الإدارة التعليمية والجمعية نتائج تحليل الإستبيانات والإجتماعات لتحقيق أقصي استفادة منها "بدرجة نسبية ٩٣.٤١% ومتوسط وزني مرجح٢.٨٠، وتأتي في المرتبة السادسة عبارة "تسهل كلاً من الإدارة التعليمية والجمعية عملية تبادل المعلومات مع بعضهم البعض "بدرجة نسبية ٩٠.٦٨% ومتوسط وزني مرجح ٢.٧٢، ثم تأتي في المرتبة السابعة عبارة "هناك قاعدة بيانات مشتركة بين الإدارة التعليمية والجمعية فيما يتعلق بأمور الحد من التسرب من التعليم "بدرجة نسبية ٨٦.٠٤% ومتوسط وزني مرجح ٢.٥٨، وفي المرتبة الأخيرة عبارة "تشترك كلاً من الإدارة التعليمية والجمعية في تبادل المعلومات حول نتائج البحوث الخاصة بعلاج مشكلات التسرب من التعليم "بدرجة نسبية ٤٦.٨٩% ومتوسط وزني مرجح ١.٤١.

جدول رقم (٩) يوضح معوقات الشراكة بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس المجتمع ن= ٨٦

م	العبارة	مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الدرجة النسبية	الترتيب
١	سيطرة الروتين على الإجراءات المشتركة بين الإدارة التعليمية والجمعية	١٤٢	١.٦٥	%٥٥.٠٣	٨
٢	نقص الإشراف الإداري على تنفيذ آليات الشراكة بين الإدارة التعليمية والجمعية	٢٠٩	٢.٤٣	%٨١	٣
٣	ضعف آليات التعاون بين الإدارة التعليمة والجمعية	٩٢	١.٠٧	%٣٥.٦٥	١٠
٤	عدم وجود تقييم مستمر للأعمال المشتركة بين الإدارة التعليمية والجمعية	٢١٩	٢.٥٥	%٨٤.٨٨	٢
٥	عدم وجود تنسيق إداري بين الإدارة التعليمية والجمعية	١٠٣	١.١٩	%٣٩.٩٢	٩
٦	عدم وجود خطة واضحة للعمل المشترك بين الإدارة التعليمية والجمعية	٨٣	٠.٩٧	%٣٢.١٧	١١
٧	التضارب في توزيع المهام بين الإدارة التعليمية والجمعية	١٥٩	١.٨٥	%٦١.٦٢	٦
٨	الإزدواجية في القرارات بين الإدارة التعليمية والجمعية	١٤٦	١.٦٩	%٥٦.٥٨	٧
٩	تكرار الخدمات المقدمة من الإدارة التعليمية والجمعية	٢٢٠	٢.٥٥	%٨٥.٢٧	١

١٠	عدم القيام بفتح قنوات إتصال مشتركة بين الإدارة التعليمية والجمعية	٢٠٤	٢.٣٧	%٧٩.٠٦	٤
١١	القصور في عملية تبادل المعلومات والبيانات بين الإدارة التعليمية والجمعية	١٩٥	٢.٢٧	%٧٥.٥٨	٥
المجموع		١٧٧٢			
الدرجة النسبية		%٦٢.٤٤			

يوضح جدول رقم (٩) النتائج المرتبطة بالمعوقات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين أقسام التعليم المجتمعي بالإدارة التعليمية والجمعية حيث بلغت الدرجة النسبية لهذا المتغير ٦٢.٤٤%، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه الشراكات المجتمعية في التعليم حيث أشارت دراسة Robert Gene (1998) إلى أنه علي الرغم من أهمية الشراكة المجتمعية في دعم وتطوير العملية التعليمية والتغلب علي مشكلات التعليم وتحقيق جودته والوصول به إلي التميز فإن دورها الحالي لا يزال محدوداً وذلك بسبب وجود بعض المعوقات منها ما يرجع إلي عدم الإعلان عن الشراكة المجتمعية بالمدارس، ضعف كفاءة المباني المدرسية عدم وجود روح الفريق بالمدرسة، المعوقات التشريعية المتمثلة في كثرتها وقدمها وعدم مسايرتها لروح العصر، وضعف العلاقات بين المدارس ومؤسسات المجتمع المدني، كما أوضحت دراسة سهير قنديل (٢٠٠٥م) أن من معوقات الشراكة المجتمعية في التعليم ضعفت العلاقات بين المدارس والجمعيات الأهلية وعدم تطبيق الأخصائيين الإجتماعيين لمهارة الإتصال، وجاء ترتيب العبارات طبقاً للدرجة النسبية والمتوسط الوزني المرجح كالتالي:

في المرتبة الأولي عبارة "تكرار الخدمات المقدمة من الإدارة التعليمية والجمعية "بدرجة نسبية ٨٤.٨٨% ومتوسط وزني مرجح ٢.٥٥، تليها في المرتبة الثانية عبارة "عدم وجود تقييم مستمر للأعمال المشتركة بين الإدارة التعليمية والجمعية "بدرجة نسبية٨٤.٨٨% ومتوسط وزني مرجح ٢.٥٥، وتأتي في المرتبة الثالثة عبارة "نقص الاشراف الإداري على تنفيذ آليات الشراكة بين الإدارة التعليمية والجمعية "بدرجة نسبية٨١% ومتوسط وزني مرجح٢.٤٣، أما في المرتبة الرابعة عبارة "عدم القيام بفتح قنوات إتصال مشتركة بين الإدارة التعليمية والجمعية "بدرجة نسبية٧٩.٠٦% ومتوسط وزني مرجح٢.٣٧، تليها في المرتبة الخامسة عبارة "القصور في عملية تبادل المعلومات والبيانات بين الإدارة التعليمية والجمعية" بدرجة نسبية٧٥.٥٨% ومتوسط وزني مرجح ٢.٢٧، وتأتي في المرتبة السادسة عبارة "التضارب في توزيع المهام بين الإدارة التعليمية والجمعية "بدرجة نسبية٦١.٦٢% ومتوسط وزني مرجح١.٨٥، ثم

تأتي في المرتبة السابعة عبارة "الإزدواجية في القرارات بين الإدارة التعليمية والجمعية" بدرجة نسبية ٥٦.٥٨% ومتوسط وزني مرجح١.٦٩، وفي المرتبة الثامنة عبارة "سيطرة الروتين على الإجراءات المشتركة بين الإدارة التعليمية والجمعية "بدرجة نسبية٥٥.٠٣% ومتوسط وزني مرجح ١.٦٥، ثم تأتي في المرتبة التاسعة عبارة "عدم وجود تنسيق إداري بين الإدارة التعليمية والجمعية "بدرجة نسبية ٣٩.٩٢% ومتوسط وزني مرجح١.١٩، تأتي في المرتبة العاشرة عبارة "ضعف آليات التعاون بين الإدارة التعليمة والجمعية "درجة نسبية ٣٥.٦٥% ومتوسط وزني مرجح١.٠٧ وفي المرتبة الأخيرة عبارة "عدم وجود خطة واضحة للعمل المشترك بين الإدارة التعليمية والجمعية "بدرجة نسبية٣٢.١٧% ومتوسط وزني مرجح ٠.٩٧.

٢- عرض ومناقشة وتحليل النتائج الخاصة بتحليل المقابلة شبه المقننة للعاملين بالتعليم المجتمعي بجمعية الطفولة والتنمية:

أ- عرض ومناقشة وتحليل النتائج المتعلقة بخصائص عينة البحث من العاملين بجمعية الطفولة والتنمية:

جدول (١٠) يوضح خصائص عينة البحث من العاملين بجمعية الطفولة والتنمية: ن= ٢٢

	الاستجابة	التكرار	النسبة
السن	أقل من ٣٠ سنه	٣	%١٣.٦٤
	من ٣١: ٣٥ سنه	٢	%٩.٠٩
	من ٣٦: ٤٠ سنة	٢	%٩.٠٩
	من ٤١: ٤٥ سنة	٤	%١٨.١٨
	من ٤٦: ٥٠ سنة	٥	%٢٢.٧٣
	من ٥١: ٥٥ سنة	٤	%١٨.١٨
	من ٥٦: ٦٠ سنة	٢	%٩.٠٩
النوع	ذكر	٩	%٤٠.٩١
	انثى	١٣	%٥٩.٠٩
المؤهل الدراسي	تعليم متوسط	ــــــ	ــــــ
	تعليم فوق متوسط	٤	%١٨.١٨
	تعليم جامعي	١٥	%٦٨.١٨

	تعليم فوق جامعي	٣	%١٣.٦٤
عدد سنوات الخبرة في التعليم المجتمعي بالجمعية	أقل من ٥ سنوات	٦	%٢٧.٢٧
	من ٦: ١٠ سنوات	١١	%٥٠
	من ١١: ١٥ سنه	٤	%١٨.١٨
	١٥ سنة فأكثر	١	%٤.٥٥
المجموع		٢٢	%١٠٠

باستقراء الجدول السابق رقم (١٠) والذي يوضح خصائص عينة البحث من العاملين بجمعية الطفولة والتنمية، يتضح من بيانات الجدول أن توزيع عينة البحث حسب الفئة العمرية يشير إلى أن الفئة العمرية (من٤٦: ٥٠سنة) تمثل النسبة الأعلي من عينة الدراسة بنسبة ٢٢.٧٣%، تليها كلاً من الفئة العمرية (من٥١: ٥٥ سنة) والفئة العمرية (من٤١: ٤٥سنة) بنسبة١٨.١٨%، ثم الفئة العمرية من (أقل من٣٠سنه) بنسبة١٣.٦٤%، وتمثل الفئات العمرية (من٣١: ٣٥سنه) و(من٣٦: ٤٠سنة) و(من٥٦: ٦٠سنة) النسبة الأقل من عينة الدراسة بنسبة ٩.٠٩%.

أما فيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب النوع فيمثل الإناث النسبة الأعلي من عينة الدراسة بنسبة ٥٩.٠٩% ويمثل الإناث النسبة الأقل بنسبة ٤٠.٩١%.

وفيما يتعلق بتوزيع عينة البحث حسب المؤهل الدراسي فيمثل الحاصلون على تعليم جامعي النسبة الأعلي بنسبة ٦٨.١٨% ، يليها الحاصلون على تعليم فوق متوسط بنسبة ١٨.١٨%، ثم الحاصلون على تعليم فوق جامعيهم أقل فئة بنسبة ١٣.٦٤%.

أما فيما يتعلق بتوزيع عينة البحث حسب عدد سنوات الخبرة بالتعليم المجتمعي بالجمعية فقد جاء من هم عدد سنوات الخبرة لديهم (من٦: ١٠سنوات) النسبة الأعلي من عينة الدراسة بنسبة٥٠%، ومن هم عدد سنوات الخبرة لديهم (أقل من ٥سنوات) في الترتيب الثاني بنسبة ٢٧.٢٧%، ثم من هم عدد سنوات خبرتهم (من١١: ١٥سنة) بنسبة ١٨.١٨%، ومن هم عدد سنوات خبرتهم بالتعليم المجتمعي (١٥سنة فأكثر) يمثلون النسبة الأقل بنسبة ٤.٥٥%.

عرض النتائج المتعلقة بالإجابة علي تساؤلات الدراسة من وجهة نظر العاملين بجمعية الطفولة والتنمية:

١- آليات التنسيق بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس المجتمع:

١- التنسيق فيما بينهما فيما يتعلق بجدول الزيارات لمتابعة أعمال المدارس المجتمعية

٢- التنسيق فيما يتعلق بتنفيذ بنود الخطط المرسلة من الإتحاد المصري للتعليم المجتمعي.

٣- التنسيق فبما بينهما في عمليات التوجيه الفني للمدارس.

٤- التنسيق فيما بينهما في تنفيذ الأنشطة بمدارس التعليم المجتمعي.

٥- التنسيق مع الجهات الحكومية والتواصل معها لخدمة المدارس.

٢- آليات التخطيط بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس المجتمع:

١- التخطيط لأنشطة التي سوف يتم تنفيذها في المدارس.

٢- وضع اللوائح والقواعد المنظمة للعمل.

٣- وضع الخطط المستقبلية لرفع الوعي بأهمية مدارس المجتمع في رفع المستوى التعليمي بالقرى والنجوع.

٤- التخطيط لعمليات التوسع والتطوير بمدارس المجتمع.

٥- التخطيط لسد احتياجات المدارس.

٣- آليات الإتصال بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس المجتمع:

١- يتم عمل إجتماعات مستمرة لدراسة المشكلات التي تواجه مدارس المجتمع.

٢- يتم اجراء إتصالات بالإدارة التعليمية لتسريع عملية توفير المستلزمات التي تحتاجها المدارس.

٣- هناك لقاءات مستمرة مع أقسام التعليم المجتمعي بالإدارات التعليمية فيما يتعلق بإدارة شئون المدارس.

٤- هناك إتصالات لعرض نتائج المتابعات المستمرة لمدارس.

٤- آليات التعاون بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس المجتمع:

١- التعاون في تصميم وطباعة نشرة عن القرار الوزارة ٣٣٥ والذى يوضح كيفية إجراء التراخيص للقاعات وتصميم دليل عن المشاركة المجتمعية.

٢- وضع مسودة معايير قومية بالتعاون مع كل من وزارة التربية والتعليم قسم التعليم المجتمعي وإدارة الإعتماد والجودة بمديرات وتقديمها للوزارة للإعتماد.

٣- تنفيذ برنامج التوعية الوالدية الذى ساهم فى زيادة الوعى بأهمية التعليم لنسبة كبيرة من أولياء الأمور.

٤- التعاون في توفير مواد غذائية لجميع طلاب مدارس المجتمع بشرط ألا تقل نسبة حضور الطالب بالمدرسة عن٨٠% خلال الشهر مما يساهم في إنخفاض عدد المتسربين من التعليم٠

٥- التعاون في توفير الإحتياجات المادية للمدارس المجتمعية.

٥- آليات توحيد السياسات بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس المجتمع:

١- توحيد سياسات تقييم المعلمين بالمدارس المجتمعية.

٢- توحيد سياسات قبول التلاميذ بمدارس المجتمع.

٣- توحيد سياسات المتابعة للمدارس.

٦- آليات التدريب بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس المجتمع:

١- تحديد الإحتياجات التدريبية سواء للعاملين بمشروع التعليم المجتمعي أو المعلمين بالمدارس المجتمعية.

٢- تنفيذ ورش عمل بهدف تأهيل المعلمين للقيام بدورهم داخل مدارس المجتمع.

٣- توفير التدريب على أساليب تقديم الدعم الفني للمدارس

٤- التدريب على استخدام الكمبيوتر والإنترنت.

٥- تدريب العاملين بالمدارس على استراتيجيات التعلم النشط.

٧- توفير البيانات والمعلومات بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس المجتمع:

١- توفير البيانات عن أعداد ونسب المتسربين من التعليم بالقرى والنجوع.

٢- توفير بيانات عن نتائج المسوح التي يتم إجراءها بالقرى والنجوع.

٣- توفير بيانات عن نتائج تقييم المعلمين والمدارس.

٤- توفير بيانات عن مؤشرات النجاح بالمدارس المجتمعية.

٨- معوقات الشراكة بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسرب الدراسي من خلال مدارس المجتمع:

١- الروتين في تنفيذ القرارات المتخذه.

٢- تضارب بعض البيانات المقدمة من الطرفين.

٣- البطء في توفير بعض متطلبات المدارس.

٤- ضعف النشر الإعلامي حول نتائج الشراكة في التعليم المجتمعي.

بعض المشكلات المتعلقة بالتنسيق بين الإدارة التعليمية والجمعية.

٣- النتائج العامة للدراسة:

أثبتت الدراسة أن آليات الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لها دور أساسي في التخفيف من مشكلات التسرب من التعليم بالمناطق النائية والمحرومة من الخدمات التعليمية حيث أثبتت الدراسة أن النتائج المرتبطة بآليات التنسيق بين أقسام التعليم المجتمعي بالإدارة التعليمية والجمعية بلغت الدرجة النسبية لهذا المتغير٨٥.٠٦%، وهي نسبة مرتفعة وتؤكد على أن التنسيق أحد الآليات ذات الأهمية في برامج الشراكة المجتمعية، كما أثبتت النتائج المرتبطة بآليات التخطيط بين أقسام التعليم المجتمعي بالإدارة التعليمية والجمعية حيث بلغت الدرجة النسبية لهذا المتغير٨٤.٩٨%،أما فيما يتعلق النتائج المرتبطة بآليات الإتصال بين أقسام التعليم المجتمعي بالإدارة التعليمية والجمعية بلغت الدرجة النسبية لهذا المتغير٨٣.٥٧%، والنتائج المرتبطة بآليات التعاون بين أقسام التعليم المجتمعي بالإدارة التعليمية والجمعية بلغت الدرجة النسبية لهذا المتغير٨٢.٣٦%، وفيما يتعلق بالنتائج المرتبطة بآليات توحيد السياسات بين أقسام التعليم المجتمعي بالإدارة التعليمية والجمعية بلغت الدرجة النسبية لهذا المتغير٨٣.٥٧%، أما النتائج المرتبطة بآليات التدريب المشتركة بين أقسام التعليم المجتمعي بالإدارة التعليمية والجمعية بلغت الدرجة النسبية لهذا المتغير٧٨.٥٥%، أما النتائج المرتبطة بآليات الشراكة المتصلة بتوفير البيانات والمعلومات بين أقسام التعليم المجتمعي بالإدارة التعليمية والجمعية بلغت الدرجة النسبية لهذا المتغير ٨٧.٨٩%، كما أثبتت النتائج العامة للدراسة أن هناك معوقات تعوق تحقيق الشراكة المجتمعية لبعض أدوارها في التخفيف من التسرب من التعليم حيث أثبتت النتائج المرتبطة بالمعوقات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين أقسام التعليم المجتمعي بالإدارة التعليمية والجمعية بلغت الدرجة النسبية لهذا المتغير ٦٢.٤٤%.

المراجع:

١- **كريمة أحمد حسين:** متطلبات تحقيق الجودة الشاملة للجمعيات الأهلية من منظور تنظيم المجمع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة أسوان،٢٠١٥، ص ٥.

٢- **عبد الله الناصر:** التسرب من التعليم الطريق المفتوح نحو عمل الأطفال، الاردن، ٢٠١٤، ص ٤.

3- **Dryfoos J. & Maguire S.:** Inside full-service community schools. Thousand Oaks Ca. Corwin Press, Inc.; Soythwest Educational Iamal Development,2002.

٤- **مصطفى محمد على:** التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لمساعدة المؤسسات التعليمية في دعم الحقوق الثقافية لطفل الريف، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان،٢٠٠٥، ص ٧.

٥- **علاء الدين مغازي:** تحديات تخطيط برامج الرعاية الإجتماعية وتحقيق العدالة الإجتماعية في ضوء مشاركة القيادات المحلية الريفية، بحث منشور في مجلة دراسات الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الواحد والعشرين،المجلد الثاني، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، أكتوبر ٢٠٠٦.

٦- **نادية محمد عبد المنعم :** تفعيل الشراكة المجتمعية في ادارة النظم التعليمية، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنموية، ١٩٩١، ص ٣٤.

7- Henson R.: Analysis of Cocept of Mutuality Image Journal of Nursing Scholarship, vol. 29, N.1, United Kingdom,1997.

8- Lindblad S. and others : Historic Schools, road Map for saving Your Schools (U.S.A: District of Columbia) **, 2002**.

٩- **مسودة قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية وغيرها من الكيانات العاملة في المجال الأهلي لسنة** ٢٠١٦، مادة ١ ، وزارة التضامن الإجتماعي، ٢٠١٦.

١٠- **مركز التميز للمنظمات غير الحكومية :**علاقة المنظمات غير الحكومية بالمجتمع، أبحاث ودراسات، العدد الثاني، يونيو ٢٠٠٢.

١١- **نادية محمد عبد المنعم:** مرجع سبق ذكره ص ٣٤

١٢- **أماني قنديل:** الشراكة بين الحكومة والقطاع المدني ، بحث منشور في مؤتمر الشراكة والتنمية، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣.

١٣- **يسرى دعبس:** المشاركة المجتمعية والتنمية المتواصلة، دراسات وبحوث في الأنثربولوجيا الإجتماعية ، البيطاش، سنتر للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

١٤- **أبو النجا محمد العمري :** التفاوض وتفعيل الشراكة بين أجهزة الإدارة المحلية والمجالس الشعبية المحلية، المؤتمر العلم الدولي الحادي والعشرين، الخدمة الإجتماعية والرعاية الإنسانية في مجتمع متغير، جامعة حلوان، كلية الخدمة الإجتماعية، المجلد السادس، ٢٠٠٨.

١٥- **رشيدة السيد الطاهر:** التخطيط للتكامل بين الوحدات المستحدثة بالمدارس في ضوء المشاركة المجتمعية بمصر، تصور مقترح، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

١٦- **الشبكة العربية للمنظمات الأهلية:** التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية، مكافحة الفقر والتنمية البشرية، ٢٠٠٣، ص ١٤.

١٧-**الشبكة العربية للمنظمات الأهلية:** التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية، مكافحة الفقر والتنمية البشرية، مرجع سبق ذكره ص ١٤.

18 - Koizumi R. : Promoting Partnership a Mong The School, The Family and The Local Community: The School as an Anchor Point in The Local Community, Japanese Journal of Education Psychology, vol, 50, 2003.

١٩- **عبد الملك رسمي رستم:** التخطيط للمشاركة ودعم دورها في العملية التربوية من تفعيل التنظيمات المدرسية، المؤتمر العلمي السادس :المشاركة وتطوير التعليم الثانوي في مجتمع المعرفة، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٢، ص١.

٢٠- **فؤاد أحمد حلمي:** واقع الجهود غير الحكومية في التعليم الأساسي ومقترحات تنشيطها، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٦.

٢١- **حنان إسماعيل:** رؤية مقترحة لتفعيل دور التعليم المجتمعي للفتيات في مصر، بحث منشور في مجلة التربية، عين شمس ، د.ت، العدد ٢٨، جـ ٤.

٢٢- **سامح جميل عبد الرحيم:** المشاركة الأهلية في التعليم عن طريق NGO دراسة حالة علي مدينة ملوي (القاهرة: بحث منشور في مجلة البحث في العلوم التربوية ،المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، ٢٠٠٠.

٢٣- **اقبال الامير السمالوطي:** نموذج التكامل والمشاركة المجتمعية بين الجمعيات الأهلية والمدارس الإبتدائية لمواجهة قضايا التعلم، القاهرة: بحث منشور في المؤتمر العلمي السادس عشر، كلية الخدمة الإجتماعية ،جامعة حلوان، ٢٠٠٣.

٢٤- **أحمد حسين عبد الرازق، عماد حمدى داوود:** تصور مقترح لدور مؤسسات المجتمع المدني في تطوير وتحديث التعليم، (القاهرة: بحث منشور بالمؤتمر العلمي السابع عشر، كلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة حلوان، ٢٠٠٤.

٢٥- **عوض توفيق عوض:** ادوار مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم العملية التعليمية ، (القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: ٢٠٠٥.

٢٦- **وزارة التربية والتعليم، والمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية:** دليل الميسرة إلى التعليم المجتمع،٢٠٠٩.

٢٧- **وزارة التربية والتعليم:** التعريف بمدارس الفصل الواحد، القاهرة، الإدارة العامة لمدارس الفصل الواحد، إدارة الخطة والتنظيم، ٢٠٠٨، ص٧١.

28- Ortiz, C. L. : "Curriculum and instructional methods in multi age classrooms" unpublished M. A thesis, the Kremen School of education and human development, California State University, 2005.

29- Boukary H. D. : the village Schools of the Save Children in Mail A case study NGO Communities and the States Emerging roles in Provision of Basic education Sahel, P.H.D Indian a university, 2000.

٣٠- **اليونسكو:** التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع :القرائية من أجل الحياة، منشورات اليونسكو، ٢٠٠٦، ص ٣٩.

٣١- **وزارة التربية والتعليم:** الخطة الاستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي ٢٠١٤- ٢٠٣٠، ص ٤٠.

٣٢- **عبد الحليم رضا عبد العال، أحمد وفاء زيتون :** تنظيم المجتمع أسس ومحاور ، القاهرة، توت للدعاية والنشر، ١٩٨٦، ص ٢٤٨.

٣٣- **محمد عبد الحي نوح:** الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع، القاهرة، دار الفكر العربية،١٩٩٨،ص ٢٤٢.

٣٤- **قوت القلوب محمد فريد:** تفعيل دور الشراكة المجتمعية والطلابية لتنمية موارد المدرسة لجعلها مدرسة متطورة، بحث منشور بالمؤتمر العلمي السابع عشر ، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان ، ٢٤-٢٥/ ٣/ ٢٠٠٤، ص ١٣٦١.

٣٥- **أحمد مصطفى خاطر، محمد بهجت كشك:** الممارسة المهنية للخدمة الإجتماعية في المجال التعليمي، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩، ص ٢٦٧.

٣٦- **نرمين إبراهيم حلمي:** التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجمعيات الأهلية والمدارس للمساهمة في تحقيق جودة التعليم (القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٩.

٣٧- **أحمد حسن الخياط :** العلاقة بين الجمعيات ذات النفع العام وغيرها من الجمعيات وقدرتها على تحقيق أهدافها ، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٧، ص ١٠٢.

٣٨- **طلعت مصطفى السروجي:** التبادل بين منظمات الرعاية الإجتماعية ، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الرابع ، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٠، ص ٩٨٨.

٣٩- **رشاد أحمد عبد اللطيف:** نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع، القاهرة، د.ن،١٩٩٧، ص٧٢.

٤٠- **ابراهيم رجب:** اتجاهات حديثة في الخدمة الإجتماعية الأمريكية .العوامل الروحية والدينية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، د.ن، ٢٠٠٠.

٤١- **عبد الله الرشود(٢٠٠٧م):** آليات تنظيم العمل التطوعي على المستوى الوطني ، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الإجتماعية، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان ، ٢٠٠٧،ص٢٠-٣٣.

42- .Barker, R. L: The Social Work Dictionary, 2nd., ed.,U.S.A: NASW. Press•_ Dany , Charlotte . (2013) . Global Governance and NGO participation , the Taylor & Francis•_. Group , New York, 1991.

43- Framk, B. and Suzanne, R.: Collaborative practices m shifting sea of Government policy objects, London: Lancaster University,2004, p 12.

٤٤- **المعجم الوجيز:** مجمع اللغة العربية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣٤١.

٤٥- **أحمد ذكي بدوي :** معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٣، ص٣٣٢.

46- Merriam W.: Webster's Ninth New Collegiate Dictionary, Merriam Webster I.N.C,U.S.A, 1998, p.859.

٤٧- **أبو النجا محمد العمري** :التفاوض وتفعيل الشراكة بين أجهزة الإدارة المحلية والمجالس الشعبية المحلية، المؤتمر العلم الدولي الحادي والعشرين، الخدمة الإجتماعية والرعاية الإنسانية في مجتمع متغير، جامعة حلوان، كلية الخدمة الإجتماعية، الفترة من ١٢- ١٣ / ٣/ ٢٠٠٨م ، المجلد السادس، ص٢٧١٠.

٤٨- **حمدان أحمد وآخرون :** تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، ط ٢، الرياض، مكتبة الرشد، ٢٠٠٢، ص٨٥.

٤٩- **رائدة خليل سالم:** المدرسة والمجتمع، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشروالتوزيع ، ٢٠٠٦، ص٩٣.

٥٠- **بلقيس غالب الشرعي :** دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي "دراسة تحليلية" ، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٢٤، ٢٠٠٧، ص٦.

٥١- **محمد حسنين العجمي:** المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص٩١.

٥٢- **عامر حسن فياض:** المجتمع المدني: دراسة في اشكالية المفهوم، ورقة عمل مقدمة للمنتدى العربي للعلوم الإجتماعية والإنسانية ، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠١، ص٧٠.

53- Oxford student's dictionary : (Oxford University press, New York,2007, p. 129

54- Cohen. B. : civil society and democracy in third world Ambiguities and Historical passivity studies in comparative international development" vol.28, no1,1993, p.6

٥٥- **عادل مسعود:** المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة شئون خليجية، العدد ١٢، يونيو ٢٠٠٥، ص ٣٤.

٥٦- **سميح محسن:** دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي: التجربة الفلسطينية من النجاح الى محاولة الافشال، ورقة عمل مقدمة في منتدى منظمات المجتمع المدني الموازي لمنتدى المستقبل، صنعاء ، اليمن، ديسمبر ٢٠٠٧، ص١.

٥٧- **المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠٤-٢٠٠٨م):** التقرير الوطني حول تطوير التعليم في مصر.

58- OECD: Education policies for students at risk and those with disabilities in south eastern europe, Bosnia – Herzegovina, Bulgaria, Croatia, Kosovo, FYR of Macedonia, Paris, OECD publications, 2006.

٥٩- **سليمان عبد ربه محمد مبارز:** وظائف التعليم غير النظامي في التنمية الريفية المتكاملة دراسة مقارنة في جمهورية مصر العربية والهند وتنزانيا، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٧٠.

٦٠- **محمد عبد الحميد محمد:** تطوير مدارس الفصل الواحد في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض الدول الآخرى، بحث منشور بمجلة التربية، جامعة القاهرة، يونيو ٢٠٠٠، ص٢٠٢.

٦١- **وزارة التربية والتعليم :** الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠١٤/ ٢٠٣٠ " المرحلة التأسيسية" ٢٠١٤- ٢٠١٧.

٦٢- **محمد سيف الدين فهمي** :اقتصاديات التسرب، بحث مقدم إلى حلقة تسرب التلاميذ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية،١٩٧١، ص ٢٠.

٦٣- **فخر الدين القلا:** مستوى التعليم الإبتدائي وانعكاساته على مشكلة الأمية، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة ،١٩٩٧، ص١٠.

٦٤- **سعيد إسماعيل علي :** دراسات عن التعليم في المملكة العربية السعودية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٧٩، ص١.

٦٥- **حسان محمد حسان وآخرون :** الأصول الإجتماعية للتربية، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٠ ، ص.٢

٦٦- **عمر عبد الرحيم نصر الله:** تدني مستوى التحصيل والانجاز المدرسي _أسبابه وعلاجه، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٤، ص ٤٧٧.

٦٧- **رسمي عبد الملك رستم :** تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم، القاهرة، مركز البحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٣.

68- Noha N. (2007): Changing Culture Management in Locality Government Unts for Activity The Partnership Concept, 20th International Scientific Conference of Social Work, Helwan University, March, 2007,p 298.

٦٩- **أحمد نجم الدين عيداروس(٢٠٠٦م):** تفعيل آليات المشاركة المجتمعية في إدارة وتمويل مؤسسات رياض الأطفال الحكومية بمصر، بحث منشور في مجلة التربية، العدد الثالث عشر، القاهرة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، نوفمبر، ٢٠٠٦.

70- Edward E. : Comparing Community Oriented Policing in Mediam Sized Cities, Department of Criminology and Criminal Justice, Central Connecticut State University, 2002.

٧١- **منصور العوا :**التعريف بالشرطة المجتمعية فلسفتها وأهدافها، بحث مقدم لندوة الشرطة المجتمعية الاساليب والنماذج والتطبيقات، جامعة نايف العربية، الرياض، د.ت، ص ١٣.

٧٢- **نهلة عبد القادر هاشم :** الشراكة بين المدارس والجامعات والتنمية المهنية للمعلمين في مصر، دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، ، عدد2 ، ابريل ٢٠٠٥، ص ٢٠٠- ٢٠٥.

73- Hagse, N.: Stata Volun Teerin japan and US,OVA :Quartery Magazine, January VOL .1.2001.

74- Shatkin G. , Obststs to empowerment Local Politics and Civll Society, In Nterop oLitan ManiLa, Philippines Urban studies .Journal, (NOYrPh ysical biblmap, V37 N. 12, NOV2000, PP, 235- 275.

75- Kinnock, K. : the Impact of the Ngo sector and Romal Gypsy Org anizations on Bulgarian So cial policy Making, ln Journal Of social pollicy, V031, Pt 02, Apr2002,. Pp229-500.

76- Durr B. Th. G.: Principles what we have learned about partnering and institu, April. U.S.A, 2001.

77- Ira H. M.: University, School Community Partnerships fat Youth Development and Democratic Renewal Jossey-Bass, Hobokem, N.J., 2009, P. 12.

78- community partnerships, to develop a partnership" the new university" Washgton, 20 March (2005).

٧٩- **أحمد الخطيب وآخرون:** المدرسة المجتمعية وتعليم المستقبل ، عمان، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦، ص ٤٠.

٨٠- **سلامة عبد العظيم حسين:** المشاركة المجتمعية وصنع القرار التربوي ، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٧، ص ٢٣٢- ٢٣٣.

٨١- **وزارة التربية والتعليم:** دور الجمعيات الأهلية في التعليم المجتمعي ومدارس الفرصة الثانية القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٥.

٨٢- **التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٩/٢٠١٠**، منشورات اليونيسكو، ص ٣٣٣

٨٣- **القرار الوزاري رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٠**، الذي جاء فيه يجوز للجمعيات الأهلية انشاء مدارس على غرغر مدارس الفصل الواحد، وزارة التربية والتعليم .

٨٤- **وزارة التربية والتعليم**، الإدارة العامة للمعلومات، كتاب الاحصاء السنوي للعام الجامعي ٢٠١٧/٢٠١٨م.

٨٥- **مقترح قانون التعليم ما قبل الجامعي لعام ٢٠١٤** ومقارنتة بنص القانون الحالى رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ –قانون ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ – قانون ٩٣ لسنة ٢٠١٢

٨٦- **كوثر حسين كوجك:** فلسفة مدرسة الفصل الواحد والتعليم : وزارة التربية والتعليم، القاهرة،١٩٩٥.

87- **Coalition for Community Schools**: Community schools for all: A case statement and strategic plan – 2007–2014. Washington, D.C.: Institute for Educational Leadership, 2007.

88- **Blank, M., B., & Melaville, A.** :Community-based learning. Washington, DC: Coalition for Community Schools, 2006.

٨٩- **ملك زعلوك :** طرق تدريس التمكين :مدارس المجتمع كحركة اجتماعية في مصر، مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٠٣.

90- Warren, M.R. (2005). Communities and schools: A new view of urban education reform. Harvard Educational Review, 75, 133-173.

٩١- **حنان إسماعيل أحمد** : رؤية مقترحة لتفعيل التعليم المجتمعي للفتيات في مصر، مجلة كلية التربية، العدد الثامن والعشرون، الجزء الرابع، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص ١٩٣.

92- Tongrem. P.V and others: Earching for peace in Europe and Eurasia (an overview of conflict prevention and peacebuildics activities,Lynne Rennet Publishers, U.S.A, ch.5, 2002, P .58.

٩٣- **مجلس الوزراء :** التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، دعم المجتمع المدني في العالم القاهرة، سيفيكوس، ١٩٩٤ ص٢٠.

٩٤- **منظمة هاريكار غير الحكومية:** دور منظمات المجتمع المدني ، العراق، مطبعة زانا – دهوك، ٢٠٠٧، ص ١٣- ١٤.

٩٥- **مدحت أبو النصر** : إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الإحتياجات الخاصة القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٤، ص ص٤٨: ٤٩.

96- http:// www. ahram. Org. eg/ acpss/ ahram/2001/1/1 YIUN3. ITTM.

٩٧- **ناهد عز الدين :** المجتمع المدني ، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠ ، ص٣٧: ٣٩.

٩٨- **سعيد ياسين موسى، :** دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، بحث منشور في مجلة الحوار المتمدن، يناير ٢٠١٢، ص ٣١٦٠.

٩٩- **التقرير السنوي لجمعية الطفولة والتنمية،** أدارة الجمعيات، مديرية التضامن الإجتماعي بأسيوط، ٢٠١٧.

١٠٠- **سوسن عثمان عبد اللطيف:** أسس الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع، القاهرة، المعهد العالي للخدمة الإجتماعية، ٢٠٠٩، ص ٨٢- ٨٣.

١٠١- **فوزي بشري أحمد:** محاضرات تكميلية في تنظيم المجتمع، المعهد العالي للخدمة الإجتماعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٧٧- ٨٦.

١٠٢- **محمد علي ابراهيم: آليات** طريقة تنظيم المجتمع في مواجهة التسرب من التعليم، بحث منشور في مجلة الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين، كلية الخدمة الإجتماعية جامعة حلوان، عدد ٥٨، ٢٠١٧، ص ٢٢٦- ٢٢٧.

١٠٣- **فوزي بشري أحمد:** محاضرات تكميلية في تنظيم المجتمع،مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٧- ٨٦.

١٠٤- **محمد علي ابراهيم:** آليات طريقة تنظيم المجتمع في مواجهة التسرب من التعليم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٦- ٢٢٧.

١٠٥- **أبو النجا محمد العمري** :التفاوض وتفعيل الشراكة بين أجهزة الإدارة المحلية والمجالس الشعبية المحلية، مرجع سبق ذكره

106- **Miwa K.**: Government NGO partner ship building inBangladesh eduction, potential and pitfalls (State University,(2000).

107- **Wall M. and others**: Better School through public Engagement U.S.A .Heartland for leadership development, 2000.

١٠٩- **عادل عزت محمد** :التخطيط لتكامل الخدمات الإجتماعية بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، بحث منشور في مجلة القاهرة للخدمة الإجتماعية، العدد التاسع عشر، المجلد الأول، المعهد العالي للخدمة الإجتماعية بالقاهرة، ٢٠٠٨.

١١٠- **سحر فتحي مبروك** : تقيم جهود الشراكة بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني في مساندة الأسر الفقيرة لمواجهة أزمة الخبز، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية العدد السابع والعشرين، المجلد الأول، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٩.

١١١- **اقبال الامير السمالوطي** : نموذج التكامل والمشاركة المجتمعية بين الجمعيات الأهلية والمدارس الإبتدائية لمواجهة قضايا التعلم، مرجع سبق ذكره.

112- **Robert G.**: Social work model For inter- agency co-opration Between Schools and community (Nebraska: the university of nebraskw, 1998.